JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٤) العدد (١٢) سبتمبر ٢٠٢٤م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د عبدالله عبدالرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د دلال فرحان نافع العنزي

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج سابقاً- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر

أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا

أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر

أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر

أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق

أ.د حنان فوزي أبو العلا
أستاذ الصحة النفسية- كلية التربية- جامعة المنيا- مصر

أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية

د. نهال حسن الليثي
أستاذ مشارك اللغويات والترجمة- كلية الألسن- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت

أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن

أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن

أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين

أ.د حجاج غانم علي
أستاذ علم النفس التربوي- كلية التربية بقنا- جامعة جنوب الوادي- مصر

أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين

أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية

د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

Journal of Studies and Educational Researches
مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت

د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د.م خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاً يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	مدى تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين في مناهج اللغة العربية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت من وجهة نظر المعلمين، أ.د شافي فهد المحبوب.....	42-1
2	مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية من ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية، د. عمر خليل عطيات؛ أ.د خالد عبدالرحمن عطيات.....	83-43
3	الأمن النفسي وعلاقته بالنسق القيمي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. طلال جزاع باجيه جزاع وزري الشمري.....	125-84
4	متطلبات قيادة مجتمعات التعلم المهنية لدى مديرات المدارس الابتدائية بمدينة بريدة، أ. هدى الشمري؛ أ. شهد الجريفاني؛ أ. مشاعل الفياض.....	155-126
5	أثر التفاعل بين آليات التحفيز وأنماط اللاعبين في التعلم القائم على التلعيب في تنمية التحصيل لدى طلاب المرحلة المتوسطة في مقرر الرياضيات، أ. فهد عبد العزيز السعدون ؛ د. أشرف عويس محمد عبد المجيد.....	198-156
6	تقويم مناهج الصف الثاني عشر من وجهة نظر الميدان التربوي بمدارس التعليم العام في دولة الكويت، د. مصطفى عبدالسلام العمري.....	244-199
7	الاحتياجات التدريبية للكادر الإداري في مدارس التعليم العام بمدينة بريدة، أ. نورة سليمان الحميد؛ أ. شهد الجريفاني.....	277-245
8	درجة توافر أبعاد الأمن الفكري في مقرر لغتي الخالدة للصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، أ.د. أماني خلف الغامدي؛ أ. العنود سليمان الشمري.....	304-278
9	تحليل الشبكات العصبية السيكومترية لمقياس إدمان الهواتف الذكية (الصيغة المختصرة) وعلاقته بجودة الحياة لدى طلاب الجامعة، د. فاطمة فتحي محمد قاسم؛ أ.د عبد الناصر السيد عامر.....	340-305
10	واقع الممارسات التدريسية لدى معلمات رياض الأطفال عند استحداث المناهج وعلاقته ببيداغوجيا التعليم ومستوى دافعية الأطفال للتعلم، د. ياسمين هداد فاضل الفضلي.....	371-341

م	العنوان	الصفحة
11	واقع استثمار الموارد البشرية في مدارس التعليم العام بمنطقة القصيم، أ. شهد الجريفاني؛ أ. مشاعل الفياض؛ أ. مرام الرميحي؛ أ. هدى الشمري.....	402-372
12	An investigation into the influence of cultural induction on work practices and relationships between principals and expatriate teachers in UAE public secondary schools, dr. Yusef A. AbuAyash.....	436-403

المقالات

م	العنوان	الصفحة
13	حروف المعاني الثنائية في كتاب (باهر البرهان) للنيسابوري: دراسة نحوية، أ. محمد ربحي محمد صلاح الدين؛ أ. د محرز بودية.....	462-438

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالله عبدالرحمن الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية من ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية

د. عمر خليل عطيات
أستاذ التربية الخاصة المساعد – الوكالة الاتحادية للتعليم المبكر- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة

أ.د خالد عبدالرحمن عطيات
أستاذ أصول التربية- كلية الأميرة عالية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

إيميل: azomar84@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2024/5/26 تاريخ قبول النشر: 2024/8/10 تاريخ النشر: 2024/9/8

الملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية من ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية في ضوء بعض المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة من (214) طالباً وطالبه من ذوي الإعاقة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أداة الدراسة باستبانة مكونه من (25) فقرة، موزعة على خمسة أبعاد: "قيم ومبادئ السلوك الرقمي، الحقوق والواجبات الرقمية، الحماية الرقمية، القوانين والتعليمات الرقمية، معايير الصحة والسلامة الرقمية"، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من امتلاك مهارات المواطنة الرقمية لدى أفراد عينة الدراسة، وجاء بُعد معايير الصحة والسلامة الرقمية في المرتبة الأو لى، بينما جاء بُعد القوانين والتعليمات الرقمية بالمرتبة الأخيرة، وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مدى امتلاك مهارات المواطنة الرقمية لأثر نوع الإعاقة، وجاءت الفروق لصالح الطلبة من ذوي الإعاقة الحركية، بالإضافة إلى وجود فروق تعزى لأثر جنس الطالب، وجاءت هذه الفروق لصالح الطلبة الذكور. وكذلك وجود فروق ذات دلالة تعزى لأثر معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، وجاءت الفروق لصالح معدل الاستخدام من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً. وأخيراً أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من شأنها أن تعزى لأثر قطاع التعليم.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، مهارات المواطنة الرقمية، ذوي الإعاقة، الجامعات الأردنية.

The Extent to Which Jordanian University Students with Disabilities Possess Digital Citizenship Skills

Dr. Omar Khalil Atiyat

Assistant Professor of Special Education - Federal Agency for Early Childhood Education- Abu Dhabi- United Arab Emirates

Prof. Khaled Abdulrahman Atiyat

Professor of Educational Foundations - Princess Alia College- Al-Balqa Applied University – Jordan

Email: azomar84@yahoo.com

Received: 26/5/2024 Accepted: 10/8/2024 Published: 8/9/2024

Abstract: The current study aimed to assess the extent of digital citizenship skills among Jordanian university students with disabilities considering various variables. The study sample consisted of 214 students with disabilities. The researchers employed a descriptive survey methodology, utilizing a questionnaire consisting of 25 items distributed across five dimensions: "Values and principles of digital behavior, digital rights and responsibilities, digital protection, digital laws and regulations, digital health and safety standards". The results indicated a high level of digital citizenship skills among the study sample, with digital health and safety standards ranking highest, and digital laws and regulations ranking lowest. Furthermore, statistically significant differences were found in the means of digital citizenship skills based on the type of disability, favoring students with physical disabilities. Differences related to gender were also significant, favoring male students. Additionally, significant differences were observed based on the average daily use of digital technologies, with those using digital technologies for less than five hours per day showing higher skills. Lastly, the study found no statistically significant differences attributable to the educational sector.

Keywords: Digital citizenship, Digital citizenship skills, People with Disabilities, Jordanian universities

المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية قفزة نوعية في مختلف مجالات وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، نظراً لما توصلت إليه هذه التكنولوجيا من سهولة وسرعة في عمليات الاتصال والتواصل والولوج إلى مصادر المعلومات والبيانات على اختلاف أنواعها، مما يزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتق مستخدمي هذه التكنولوجيا، فكما أن لهذه التكنولوجيا الحديثة العديد من الجوانب الايجابية التي انعكست على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، إلا أنه يتخللها بعض الآثار السلبية المحتمله التي قد تبرز في حال عدم الالتزام بمنظومة القواعد والضوابط الأخلاقية القانونية والمبادئ التي تنظم شؤون حياة مستخدمي هذه التكنولوجيا وتطبيقات العالم الرقمي خلال ممارساتهم اليومية ضمن عالمهم الافتراضي كمستخدمين للتكنولوجيا.

وقد ظهر إلى حيز الوجود ما يسمى بالمجتمع الرقمي، وهو ذلك المجتمع الذي يوفر لأفراده فرصاً متعددة للتعلم والتعليم، والعمل والترفيه والتجارة والاتصال والتواصل والتفاعل الاجتماعي من خلال تطبيقات التكنولوجيا الرقمية المختلفة وخدمات الإنترنت، حيث أصبح الاستخدام الواسع للإنترنت أمراً سائداً في كافة مجالات وتعاملات الحياة اليومية فأضحت هذه التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية أمراً أساسياً من الروتين اليومي، ويسهل من خلالها تجاو ز حدود الزمان والمكان وذلك بإتاحة الاتصال والتواصل مع أي شخص حول العالم دون قيد أو شرط (Correa et al, 2010).

وفي ضوء هذه التطورات المتسارعة ظهر ما يسمى بمفهوم المواطنة الرقمية الذي يشار إليه بكونه الموجه الأساسي لمستخدمي هذه التكنولوجيا وكيفية التفاعل مع هذه التقنيات الحديثة، والمعرفة بالحقوق والواجبات المترتبة على استخدام الإنترنت وتطبيقاته التكنولوجية المتعددة مع التأكيد على وجود رابط قوي ما بين كل من المواطنة الرقمية والتعليم لكونها الوسيلة التي من شأنها أن تساعد الطلبة على معرفة ما يجب معرفته وتبنيه لتحقيق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثه وتطبيقاتها (المغربي،2021). وتجدر الإشارة إلى أن المواطنة الرقمية لا تقتصر فقط على مجموعة من الحقوق والواجبات والالتزامات ذات العلاقة بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية، حيث تعد المواطنة الرقمية حزمة من الضوابط التي يتم من خلالها إعداد المواطن على نحو يجعله قادراً على استخدام وتوظيف التكنولوجيا وتطبيقاتها الرقمية بشكل آمن ووفقاً لعدد من القواعد والضوابط السلوكية والأخلاقية والدينية والقانونية، مما يجعلها ضرورة لإيجاد مجتمع رقمي صحي (المصري وشعث،2017).

ويشير مفهوم المواطنة الرقمية إلى مجموعة من الضوابط والمهارات والمبادئ والأعراف والمعايير والأفكار والمبادئ المتبعة خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية والإنترنت وتطبيقاتها، والتي يتبناها الفرد للمساهمة في تقدم وطنه، فالمواطنة الرقمية هي توجية وحماية، توجيه نحو منافع التقنيات الحديثة، وحماية من أخطارها (الدهشان والفويهي، 2015). ولا يتوقف الأمر عند مجرد إعداد الطلاب لاستخدام التكنولوجيا، بل يتعداه إلى النظرة

الشمولية لاستخدام التكنولوجيا التي تتضمن أمن الفرد وسلامته وممارسته للسلوكيات القانونية والأخلاقية التي يجب أن يمارسها بوصفه مواطناً إيحابياً في مجتمعه(Wang& Xing, 2018).

وتسعى المواطنة الرقمية إلى تشجيع وتعزيز السلوكيات المرغوبة، والحد من السلوكيات السلبية في التعاملات الرقمية وصولاً إلى إعداد مواطن رقمي محب لوطنه ويسعى من أجل تقدمه ورقيّه وذلك من خلال اتباع سلوك منضبط يتسم بالقيم الأخلاقية واحترام الآخرين، ونجنب أي سلوك سلبي إلكتروني من شأنه أن يشكل خطراً أو انتهاكاً لخصوصية الآخرين عبر الإنترنت (الأحمدي، 2020).

وبما أن فئة الشباب ولا سيما الطلبة منهم يشكلون الركيزة الأساسية لكافة المجتمعات، والقوى الفاعلة التي ينمو بها المجتمع ويزدهر، فقد حظيت هذه الشريحة باهتمام المعنيين بتعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية للشباب، ونظراً للتسارع العلمي والتكنولوجي فقد عكفت المجتمعات على النهوض بهذا المجال لدى فئة الشباب والطلبة ممن هم على مقاعد الدراسة في التعليم الجامعي عامة والطلبة ذوي الإعاقة خاصة (صادق، 2019).

فالتكنولوجيا الرقمية أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد سعت واهتمت هذه التكنولوجيا بتوفير كافة التسهيلات والمواءمات والتعديلات في التكنولوجيا الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة مما يضمن لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات، والاتصال والتواصل، والتعليم والمشاركة الاجتماعية، بما يمكنهم من تحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها حسب قدراتهم وإمكاناتهم (Fisher et al, 2021).

وقد جاء هذا الاهتمام نظراً لما يشهده العالم من تطور تقني وتكنولوجي رقمي، وما توصلت إليه بعض الشركات والمؤسسات التي تعنى بهذا المجال من أجهزة وتقنيات مساندة، وبرامج مساعدة من شأنها أن تعزز الحضور والاستخدام الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة ولاسيما الطلبة منهم ممن هم على مقاعد الدراسة، الأمر الذي يزيد ويعزز من فرص نجاح اندماجهم في المجتمع الأكبر على نحو يعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع ككل Alfredsson, et al., 2019).

ونظراً لكون الجامعات صرحاً تربوياً وتعليمياً تناط بها مسؤوليات المساهمه في إعداد الأفراد تربوياً واجتماعياً والحرص على تزويدهم بالقيم والسلوكيات المرتبطة بالمواطنة الرقمية وغرسها فيهم، ولاسيما أن التكنولوجيا الرقمية والإنترنت وتطبيقاتها الحديثة لم تعد للترفيه أو التسلية، بل أصبحت ضرورة ملحة في مجالات عدة كالتواصل، التعلم، وتلقي الخدمات الحكومية، مع التأكيد على ضرورة إدراك حقوقه وواجباته ومسؤولياته تجاه نفسه ووطنه، وعليه فقد جاءت الدراسة الحالية لتقييم مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية من وجهة نظرهم في ضوء عدد من المتغيرات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعد مصطلح المواطنة الرقمية أحد المصطلحات المستجدة مجتمعياً نوعاً ما، الأمر الذي يعزى إلى التطور والانتشار الواسع الذي شهدناه مؤخراً للتطبيقات التكنولوجية ووسائل الاتصال والتواصل واتساع رقعة خدمات شبكات الإنترنت وتطورها مما انعكس على مختلف نواحي الحياة اليومية، وفرض تحدياً هائلاً على المؤسسات التربوية والأنظمة التعليمية بين ما تقتضيه مهامها من تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة المرجوة في توظيف التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الإنترنت والذكاء الاصطناعي في عملية التعلم والتعليم من جهة، وبين مواجهة الإشكاليات المرتبطة بهذه التكنولوجيا كسوء الاستخدام والسلوكيات السلبية غير المقبولة من جهة أخرى من خلال تدريب طلابها على مهارات المواطنة الرقمية باعتبارها مهارات ينبغي تدريبهم عليها واكتسابها (Hollandsworth, 2011).

ولعل ما يبرر ضرورة تناو ل هذه القضية على المستويين النظري والعملي ما أشارت إليه التقارير الإحصائية العالمية من ازدياد أعداد مستخدمي خدمات الإنترنت عالمياً، حيث أشار تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وهو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أن مستخدمي الإنترنت حول العالم لعام (2022) يقارب عددهم (2.6) مليار فرد (الاتحاد الدولي للاتصالات،2023). أما على المستوى الوطني فقد أشارت الإحصاءات إلى أن نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة الأردنية الهاشمية تزيد عن (9.95) مليون نسمة أي ما يشكل (88 %) من إجمالي عدد السكان تقريباً (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2022).

وقد تزامن هذا الانتشار الواسع للتكنولوجيا وتطبيقاتها واستخداماتها المتنامية في شتى مجالات الحياة مع ظهور بعض الممارسات والسلوكيات التي من شأنها أن تشكل خطراً على مستخدمي هذه التقنيات، أو أن تتنافى مع قيم المجتمعات وعاداتها، لذلك اقتضى الأمر السعي إلى تعزيز الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا والاستفادة منها وتوجيه المجتمع بكافة فئاته، ولا سيما الشباب ممن يشكلون النسبة الأكبر من مستخدمي هذه التكنولوجيا وتطبيقات الإنترنت لامتلاك مهارات المواطنة الرقمية وتلبية متطلباتها (Choi، 2016). ونظراً لكون الأفراد من ذوي الإعاقة شأنهم شأن أقرانهم من مستخدمي الإنترنت كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار تناو ل تلك القضايا المرتبطة بهم وبالتكنولوجيا الرقمية والعمل على تعزيز الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا الرقمية، والاستفادة منها وتوجيههم نحو تحقيق معايير المواطنة الرقمية (سراج، 2020).

لذلك كان لزاماً بعد الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الإنترنت والذكاء الاصطناعي العمل على تعزيز الوعي بأثر الاستخدام الواسع للحلول الرقمية، بالإضافة إلى العمل على توفير بيئات اجتماعية تسهم في نمو الأفراد اجتماعياً ووجدانياً أثناء التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، وتسليط الضوء على التعريف بمفهوم ومهارات المواطنة الرقمية التي أصبحت بمثابة نموذجاً مثالياً للمواطنة في القرن الحادي والعشرين، حيث تشكل هذه المعرفة أبرز عوامل الوقاية من المخاطر التي تترتب على استخدام التكنولوجيا (الفايد، 2014).

وقد ساهمت العديد من الدراسات العربية والأجنبية بتسليط الضوء على مهارات المواطنة الرقمية للأفراد من ذوي الإعاقة، كدراسة كامل (2023)، تركستاني (2022)، جلاد (2021)، الحنفي (2021)، عبد ربه وآخرون (2021)، (Fisher, et al, 2021)، شحاتة (2020)، ودراسة جونز وميتشيل (Jones& Mitchell, 2016). ونظراً لكون الطالب أحد أهم عناصر العملية التعليمية، ولما تشكله هذه الفئة العمرية من شريحة واسعة من مستخدمي التكنولوجيا الرقمية، جاءت الدراسة الحالية بهدف التعرف على مستوى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية لمهارات المواطنة الرقمية، وتسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

1- ما مدى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) في مدى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية لمهارات المواطنة الرقمية تعزى لمتغيرات فئة الإعاقة، وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية والتفاعل بينهما؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى امتلاك الطلبة الجامعيين ذوي الإعاقة في الأردن لمهارات المواطنة الرقمية.
- التعرف على مدى وجود فروق إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول مهارات المواطنة الرقمية وفقاً لمتغيرات (فئة الإعاقة، وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام التكنولوجيا الرقمية).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- **الأهمية النظرية:** تتضح الأهمية النظرية للدراسة الحالية في ندرة الدراسات التي بحثت في امتلاك الطلبة الجامعيين من ذوي الإعاقة في الأردن لمهارات المواطنة الرقمية، كما يتوقع أن تمهد الدراسة الحالية لدراسات أخرى في نفس المجال، كما ستسهم نتائجها في رفد الميدان التربوي بدراسة تُقيِّم مدى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية لمهارات المواطنة الرقمية.
- **الأهمية التطبيقية:** تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في كونها قد تسهم بنتائجها وتوصياتها في مساعدة صناع القرار في اتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز امتلاك مهارات المواطنة الرقمية للطلبة بشكل عام والطلبة ذوي الإعاقة بشكل خاص، وذلك من خلال تحديد جوانب الضعف في مهارات المواطنة الرقمية لدى طلاب المرحلة الجامعية في الأردن، وأن تقدم توصيات تساعد في تحسين فاعلية البرامج التوعوية والإرشادية في تنمية مهارات المواطنة الرقمية لدى هؤلاء الطلبة.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحدد نتائج الدراسة الحالية في ضوء المحددات التالية:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على معرفة مدى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية لمهارات المواطنة الرقمية، بواسطة تطبيق أداة الدراسة التي أعدت لهذه الغاية.
2. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة ممن مثلوا عينة الدراسة الحالية.
3. **الحدود المكانية:** تم تطبيق أداة الدراسة في عدد من الجامعات الحكومية والأهلية الأردنية.
4. **الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2024/2023.

كما تُحدَّد نتائج الدراسة بالأدوات المستخدمة التي تتمثل بأداة تقييم مدى امتلاك طلاب المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية وهي من إعداد الباحثين.

مصطلحات الدراسة:

- **ذوي الإعاقة**

اصطلاحاً: الأشخاص ذوو الإعاقة هم أولئك الذين لديهم قصور أو ضعف طويل الأمد في الوظيفة البدنية أو العقلية أو الذهنية أو الحسية، والتي قد تعوق في تفاعلها مع مختلف الحواجز، مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (UNCRPD،2006).

إجرائياً: هم أولئك الطلبة ممن تم تشخيصهم ضمن إحدى فئات الإعاقة، والملتحقين بخدمات الدعم الطلابي لذوي الإعاقة في جامعاتهم والمشخصين رسمياً من قبل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.

- **المواطنة**

تُعرف المواطنة اصطلاحاً بأنّها علاقة متبادلة بين الأفراد والدولة التي ينتمون إليها ويُقدّمون لها الولاء؛ ليُحصلوا فيما بعد على مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتُعرف المواطنة أيضاً وفقاً لدائرة المعارف البريطانية بأنّها علاقة بين الفرد والدولة يُحدّدها قانون الدولة بما تتضمّنه من حقوق وواجبات (الجنكو،2015).

- **المواطنة الرقمية**

اصطلاحاً: عرفها كلا من شودري وجافيد وخان (Choudhary, et al،2021) بأنها إدارة ومراقبة الأداء أثناء استخدام وسائل التكنولوجيا، ومراعاة المبادئ الأخلاقية والقيم الثقافية ومعايير الأمن الرقمي، فالمواطنة الرقمية إلمام المواطنين الرقميين بأفضل الطرق والممارسات؛ لتحقيق الاستفادة الآمنة من التكنولوجيا وتوظيفها كما يجب.

إجرائياً: تعرف بأنها امتلاك وممارسة مهارات المواطنة الرقمية وتبني قيمها الإيجابية عند استخدام الوسائل الإلكترونية كوسائل التواصل الاجتماعي، وقواعد البحث عبر الإنترنت، ممثلة بالحقوق والمسؤوليات الواجب الالتزام بها. وتقاس درجة امتلاكها ضمن الدراسة الحالية من خلال التقديرات التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس الأبعاد الخمسة لمفهوم المواطنة الرقمية: "القيم والسلوك الرقمي الحقوق والمسؤوليات الرقمية، الأمن الرقمي، القوانين الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية".

الخلفية النظرية للدراسة:

تناول الإطار النظري ذوي الإعاقة والمواطنة الرقمية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: ذوي الإعاقة

1- مفهوم ذوي الإعاقة:

غالباً ما يشار إلى الأفراد ذوي الإعاقة بكونهم شريحة واسعه ومتباينه بالقدرات والإمكانات التي قد تنعكس على شكل محددات في كافة الجوانب النمائية والتطورية، ولكل نوع من أنواع الإعاقة مجموعة من السمات التشخيصية التي تميزها عن غيرها من الإعاقات مما يتطلب تدخلاً خاصاً وفردياً لكل حالة على حدة ليس بين الإعاقات المختلفة فحسب، بل كذلك بين الأفراد ممن يندرجون ضمن الإعاقة الواحدة، على اختلاف فئاتها (الروسان، 2019).

والإعاقة مفهوم معقد يختلف في الاستخدام العام حسب الأشخاص، كما أن مفهوم الإعاقة غير متجانس ويختلف باختلاف نوع الإعاقة، وحدتها، وسببها، والعمر الذي ظهرت فيه، وكيفية تفاعل الأشخاص ذوي الاضطرابات الطويلة الأجل مع عوائق بيئية مختلفة قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (ESCWA, 2022).

وقد عرَّفتْ مُنظَّمة الصحة العالمية الإعاقة بأنَّها "مصطلح يُغطِّي العجز، والقيود على النشاط، ومقيِّداتِ المشاركة، والعجز هو مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحدُّ من النَّشاط هو الصُّعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل. في حين أنَّ تقييدَ المشاركة هو المشكلة التي يعاني منها الفردُ في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتَّالي فالإعاقة هي ظاهرة مُعقَّدة تعكس التَّفاعلَ بين ملامحِ جسمِ الشَّخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش فيه (UNESCO, 2021).

في حين أشار القانون الأمريكي للأمريكيين ذوي الإعاقة (Americans with Disabilities Act - ADA) إلى مصطلح الإعاقة على أنه أي شخص يعاني من إعاقة جسدية أو عقلية أو نفسية تحول دون قدرته على القيام

بنشاط حياته اليومية بشكل طبيعي أو يقيّده في أداء واحد أو أكثر من مهام الحياة الأساسية (Rothstein, et al, 2023).

بينما عرفها قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأردني رقم (20 / 2017) بأنها كل شخص لديه قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو النفسية العصبية، يحول نتيجة تداخله مع العوائق المادية والحواجز السلوكية دون قيام الشخص بأحد أنشطة الحياة الرئيسية، أو ممارسة أحد الحقوق، أو إحدى الحريات السياسية باستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017).

ويعرفها الباحث بأنها تلك الحالة أو الشروط التي من شأنها أن تؤثر على الأفراد على نحو يعوقهم في أداء وظائف حياتهم اليومية بشكل طبيعي. وتتنوع الإعاقات وقد تكون جسدية، ذهنية، حسية، أو نفسية، الأمر الذي يترتب عليه الحاجه إلى تلقي الدعم الخاص أو التكييفات في البيئة لمساعدة هؤلاء الأفراد على التكيف في المجتمع. هذا وتندرج ضمن تصنيفات وأنواع الإعاقة، كلاً من الإعاقة الذهنية، الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة الحركية ، الاضطرابات النفسية الانفعالية، اضطرابات طيف التوحد، اضطرابات التواصل، اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة، صعوبات التعلم. ولكل نوع من أنواع الإعاقة مجموعة من الآثار المترتبة على الفرد والتي تتباين حسب مستوى شدة الإعاقة وطبيعة الخدمات التي تلقاها الفرد (Hallahan & Kauffman, 2011) وسيقتصر الحديث هنا وعلى نحو موجز على كل من الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية،الإعاقة الحركية، لكونهم قد مثلوا عينة الدراسة الحالية.

وتعرف الإعاقة السمعية بأنها المشكلات التي تحول دون قيام الجهاز السمعي لدى الفرد بوظائفه، أو تقلل من قدرة الفرد على سماع الأصوات المختلفة، وتتراوح الإعاقة السمعية في شدتها من الدرجات البسيطة والمتوسطة التي ينتج عنها ضعف سمعي إلى الدرجات الشديدة جداً والتي ينتج عنها صَمم (القريوتى وآخرون،2001).

وتعرف الإعاقة البصرية بأنها الحالة التي يفقد بها الأفراد القدرة على استخدام بصرهم بفعالية بشكل كلي أو جزئي، مما يؤثر في نموهم في جميع نواحي الحياة، وعلى أدائهم في حياتهم وعملهم (الحديدي، 2019).

وتعرف الإعاقة الحركية بأنها حالات الأفراد ممن لديهم خلل ما في قدرتهم الحركية أو نشاطهم الحركي بحيث يؤثر ذلك الخلل على مظاهر نموهم العقلي والاجتماعي والانفعالي ويستدعي الحاجة إلى التربية الخاصة (الروسان، 2019).

2- دمج ذوي الإعاقه في مؤسسات التعليم العالي:

يعد دمج الطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي أكثر من مجرد التزام قانوني، فهو يمثل استجابة فعّالة لتحديات التنوع الاجتماعي والثقافي. بوصفها أماكن لنقل المعرفة وتشكيل المجتمع، الأمر الذي يتطلب إعداد بيئات تعليمية متكافئة تتسم بالتفاعل الاجتماعي والأكاديمي لكافة الطلاب بما في ذلك ذوي الاعاقة (حنفي، 2018).

وتعمل مؤسسات التعليم العالي على بناء وتطوير وتنفيذ إستراتيجيات دعم الطلبة ذوي الإعاقة من خلال توفير كافة الخدمات المتخصصة مثل خدمات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي، والتكنولوجيا المساعدة، والتدريب على استخدام الأدوات المساعدة. وهذه الخدمات تهدف إلى تعزيز النجاح الأكاديمي والاستقلالية الشخصية للطلاب ذوي الاعاقة، وتشجيعهم على المشاركة الفعّالة ضمن البيئة التعليمية (الديحاني، 2018).

ويعزز دمج ذوي الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم العالي مستويات الوعي بالتنوع والشمولية في المجتمع بشكل عام. وبالتالي تعكس هذه المؤسسات التعليمية التزامها بمبادئ العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز الفرص التعليمية لكافة الطلبة بغض النظر عن التحديات التي يواجهونها، مما يساهم في بناء المجتمع الأمثل (Edna, 2016).

ثانياً: المواطنة الرقمية:

1- مفهوم المواطنة الرقمية:

في ضوء الثورة الرقمية والمعرفية وانتشار التكنولوجيا وتسمية عصرنا الحالي بالعصر الرقمي اتخذت المواطنة أشكالاً وصوراً مستحدثة، اتخذت فيها حقوق وواجبات المواطن نمطاً جديداً يتسق ومتطلبات العصر الحالي الذي يعيشه، كما أدى شيوع التكنولوجيا وتطبيقاتها الرقمية إلى إعادة النظر في مفهوم المواطنة والممارسات المرتبطة به، فما طرأ من تطور متسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له الأثر الكبير على تلك القضايا المرتبطة بالمواطنة، وقواعد السلوك المقبول، وغيرها من العوامل التي أدت إلى المزيد من الاهتمام بموضوع المواطنة على مستوى واسع (المغربي،2021). حيث فرضت طبيعة التكنولوجيا الرقمية المتسارعة ضرورة وجود إطار قيمي ينظم للفرد عملية تعامله الرقمي مع مفرداتها المختلفة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة المترتبة على إمكاناتها المتنوعة، والحد من تلك الآثار السلبية المحتملة على المجتمع وأفراده، وقد واكبها ظهور العديد من المفاهيم الجديدة ومنها مفهوم المواطنة الرقمية الذى انتشر على نطاق واسع (صادق، 2019).

وتختلف المواطنة التقليدية عن المواطنة الرقمية، فالمواطن في المواطنة الرقمية تعدى نطاق مجتمعه المحلي، أو البلد الذي يعيش فيه وفق الحدود الجغرافية التقليدية، بل تعدى ذلك وفقاً لإمكانية التواصل مع العالم من حوله، فالمواطنة الرقمية تتوافق ومفهوم العولمة (القحطاني، 2018).

وقد تعددت المحاولات الراميه إلى إيجاد تعريف شمولي لمفهوم المواطنه الرقمية من قبل العديد من الجهات والباحثين المهتمين بهذا المجال، فقد عرفها سيراسون وآخرون (Searson, et al., 2015) بأنها مجموعة من الموجهات والممارسات والقيم المطلوب تبنيها من قبل المواطنين من مستخدمي التكنولوجيا والتي تعد موجهات لاستخدام هذه الأدوات التكنولوجية استخداماً صحيحاً، تساعد في الاستفادة من الأدوات الرقمية. أما (طوالبة،2017) فقد عرفها بأنها تلك المجموعة من القيم التي يتبناها ويمارسها الفرد خلال تعامله مع التقنيات والتكنولوجيا الرقمية والتي

تعكس قدرته على تحمل مسؤولية تعامله مع المصادر الرقمية ويستشعر الرقابة الذاتية أثناء تعامله مع وسائطها المتنوعة.

في حين عرفها شودري وآخرون (Choudhary, et al., 2021) بأنها إدارة ومراقبة الأداء الشخصي خلال استخدام وسائل وتطبيقات التكنولوجيا، ومراعاة المبادئ الأخلاقية والقيم والمبادئ الثقافية والمجتمعية ومعايير الأمن والسلامة الرقمية. فالمواطنة الرقمية هي إلمام المواطنين الرقميين بأفضل الطرق والممارسات؛ لتحقيق الاستفادة الإيجابية والآمنة من التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها. وعليه فإن مفهوم المواطنة الرقمية كما أشار كلا من (عباس والعيسى، 2022) يضم عدة جوانب تتمثل في الجانب المعرفي الذي يشتمل على الوعي والمعرفة بالفضاء الرقمي وما يرتبط به، والجانب السلوكي الذي يتمثل باكتساب الفرد للقيم والمبادئ والأخلاق الرقمية، والالتزام بالقوانين والتعليمات المنظمة لعملية التواصل الرقمي، واستخدام وسائل التكنولوجيا استخداماً إيجابياً وآمناً. وأخيراً الجانب المهاري وهو ذلك الجانب الذي يضم مجموعة المهارات التي من شأنها أن تسهم في تمكين الفرد من التفاعل بنجاح مع المجتمع الرقمي ومكوناته.

وهناك من عرف المواطنة الرقمية بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تساعد مستخدمي التقنية الرقمية من أجهزة وبرامج وشبكات على التحلي بروح المسؤولية والوعي والاحترام عند استخدامها والتعامل مع الآخرين عبرها (عبد الكريم، 2023، 6). والمواطنة في حقيقتها عبارة عن التزام عقائدي وحضاري وسلوك أخلاقي يمارسة الفرد من أجل المشاركة الفاعلة في سبيل تنمية الوطن الذي يعيش فيه وينتمي إليه، ومع التطور التكنولوجي التقني وثورة الاتصالات، وظهور العولمة، وانخراط الشعوب والمجتمعات في العالم الرقمي ظهر مفهوم المواطنة الرقمية التي تتطلب بعض المفاهيم والمهارات المعرفية والمهارية والسلوكية، التي حددتها الكفافي (2016) في الآتي:

- الوعي بمكونات العالم الرقمي.
- امتلاك المهارات الرقمية المطلوبة لاستخدام وتوظيف التقنيات الرقمية.
- القدرة على استخدام التقنيات الرقمية على نحو إيجابي ومفيد يحقق المشاركة الفعالة في البيئة الرقمية.
- الالتزام بالحقوق والواجبات الرقمية.
- التقيد بالقوانين والضوابط الأخلاقية، والسلوك الأخلاقي المسؤول على شبكة الإنترنت.

2- أهداف المواطنة الرقمية:

تأتي أهداف امتلاك الأفراد ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية كهدف أساسي من أهداف تحقيق التكامل والمشاركة الكاملة في المجتمع الرقمي الحديث، إذ تهدف عملية تمكين هؤلاء الأفراد من امتلاك مهارات المواطنة الرقمية إلى تحسين فرص الوصول والمشاركة، حيث تكفل مهارات المواطنة الرقمية للأفراد ذوي الإعاقة

سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات عبر الإنترنت، مما يعزز مشاركتهم في مختلف المجالات مثل التعليم والعمل والحياة الاجتماعية (Khanlou, et al., 2021).

كما تسهم هذه المهارات في تعزيز مهارات الاستقلالية وتطوير الكفايات الشخصية من خلال فهم آليات التعامل مع التكنولوجيا واستخدامها بفعالية، مما ينعكس على تحسين إدارة حياتهم اليومية وتطوير مهارات البحث والتعلم لذوي الإعاقة، مما يسهم في تعزيز فرص العمل والمساواة في مجال العمل والتوظيف، نظراً للقدرة على التفاعل مع التكنولوجيا، ويمكن للأفراد ذوي الإعاقة تعزيز فرصهم المهنية والمشاركة بشكل كامل في بيئة العمل الرقمية (Leventhal et al., 2021).

وفي ذلك ذكر (الملاح،2017، 3) عدداً من الأهداف التي تسعى المواطنة الرقمية إلى تحقيقها والتي تتمثل في توعية الطلبة بمفهوم المواطنة الرقمية بصورة مشوقة، بالإضافة إلى رفع مستوى الإحساس بالأمان أثناء استخدام التكنولوجيا الرقمية، وكذلك العمل على نشر ثقافة حرية التعبير بأسلوب أخلاقي مهذب، مع التأكيد على مفهوم الرقابة الذاتية، عوضاً عن مفهوم الرقابة المشدده، مع توفير بيئة تواصل اجتماعق آمنة وخالية من العنف.

كما أشار (Mardiana, et al., 2019) إلى أن الهدف الأسمى لامتلاك ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية هو تعزيز فرص التواصل والتفاعل الاجتماعي، بما يحفز الأفراد ذوي الإعاقة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الرقمية الأخرى للتواصل مع المجتمع، وبالتالي تقليل العزلة الاجتماعية وتعزيز الاندماج.

3- أهمية المواطنة الرقمية:

تكمن أهمية المواطنة الرقمية في كونها تسعى إلى رفع مستوى الأمان الإلكتروني لدى أفراد المجتمع من مستخدمي التكنولوجيا الرقمية، وتوعيتهم بمفهوم المواطنة الرقمية على نحو مبسط وسلس، بما يضمن الحد من الآثار السلبية التي قد تترتب على استخدام الإنترنت على الحياة اليومية لهؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى دورها الفعال في نشر ثقافة حرية التعبير الفردية، وفق ضوابط سلوكية ملتزمة بأخلاقيات وضوابط المجتمع، من خلال تحويل مفهوم الرقابة المشددة، وانعدام الخصوصية إلى مفهوم الرقابة الذاتية من قبل الفرد نفسه (الحدابي والمعمري،2021).

وبالتالي تتضح أهمية المواطنة الرقمية بكونها أداة تساعد الأفراد على التمييز بين السلوكيات الخاطئة والصحيحة، وتتبلور أهمية المواطنة الرقمية لدى الأفراد ذوي الإعاقة بشكل خاص من خلال دورها في رفع كفايات تعليم هؤلاء الأفراد بواسطة توظيف هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية، بهدف تلبية متطلباتهم الفردية والعمل على توجيههم وإرشادهم نحو الممارسات السليمة عند مشاركتهم المعلومات والتفاعل مع الآخرين عبر التطبيقات والمنصات الرقمية المختلفة، حيث تسعى المواطنة الرقمية إلى تشجيع الشباب لتطوير كفاياتهم الرقمية والتكنولوجية وتنمية وعيهم الذاتي لمراقبة أنشطتهم الرقمية المختلفة، بما يضمن حقوقهم ويعزز من فرصهم وإمكاناتهم ليكونوا مستهلكين إيجابيين وفاعلين لهذه التكنولوجيا على نحو مستقل (Fisher, et al., 2021).

4- أهمية مهارت المواطنة الرقمية لذوي الإعاقة:

تعد مهارات المواطنة الرقمية من المهارات الأساسية التي يحتاجها كافة الأفراد في العصر الحالي، والذي يطلق عليه في كثير من الأحيان "العصر الرقمي"، بما في ذلك الأفراد ذوو الإعاقة، حيث تمكنهم هذه المهارات من استخدام التكنولوجيا بأمان ومسؤولية، والتعبير عن أنفسهم ومشاركة أفكارهم، والمشاركة المجتمعية ضمن نطاق أوسع، وبناء العلاقات الإيجابية مع الآخرين على نحو أكثر دقة، وتبرز أهمية مهارة المواطنة الرقمية لذوي الإعاقة من خلال مايلي:

أ- مساعدتهم على الوصول إلى المعلومات والخدمات عبر الإنترنت. حيث يمكنهم استخدام الإنترنت من الحصول على المعلومات التعليمية والوظيفية والصحية، والتواصل مع الآخرين، والتفاعل مع المجتمع.

ب- مساعدتهم على المشاركة في المجتمعية والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ويمكنهم التسجيل في الأنشطة والفعاليات عبر الإنترنت، والتواصل مع الآخرين، وبناء العلاقات الاجتماعية ضمن إطار أوسع وأشمل مجتمعياً.

ج- مساعدتهم على وقاية أنفسهم من المخاطر الرقمية. إذ يمكنهم تعلم كيفية الاستخدام الآمن لهذه التكنولوجيا وبشكل مسؤول، وكيفية حماية بياناتهم الشخصية من الاختراق.

5- متطلبات امتلاك مهارات المواطنة الرقمية للأفراد ذوي الإعاقة:

تتمثل متطلبات امتلاك مهارات المواطنة الرقمية للأفراد ذوي الإعاقة في مجموعة من المهارات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة الفاعلة في الفضاء الرقمي، وتشمل هذه المتطلبات وفقا لما أشار إليه (Tohara, 2021) ما يلي:

أ- **المهارات الأساسية:** هي تلك المهارات التي يحتاجها كافة الأفراد للتفاعل مع التكنولوجيا الرقمية، مثل مهارات استخدام الحاسوب والاتصال بالإنترنت واستخدام التطبيقات والبرامج المختلفة، ويمكن لذوي الإعاقة اكتساب هذه المهارات من خلال الدورات التدريبية أو الدروس الخصوصية أو من خلال الموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت.

ب- **المهارات المتقدمة:** تتمثل في تلك المهارات التي تمكن الأفراد ذوي الإعاقة من تحقيق الاستفادة على نحو كامل من التكنولوجيا الرقمية، مثل مهارات الوصول واستخدام التقنيات المساعدة ومهارات الأمان والخصوصية. ويمكن لهؤلاء الافراد الحصول على المساعدة في تطوير هذه المهارات من خلال المتخصين في التكنولوجيا المساعدة أو من خلال المنظمات التي تقدم خدمات لذوي الإعاقة.

ج- **المهارات الاجتماعية:** تتمثل في تلك المهارات التي تمكن الأفراد ذوي الإعاقة من التواصل مع الآخرين والتعاو ن معهم في المجتمع الرقمي، مثل مهارات التواصل والتفاعل والمشاركة، ويمكن لهؤلاء الأفراد تطوير هذه المهارات من خلال المشاركة في الأنشطة والمجموعات عبر الإنترنت أو من خلال التواصل مع الآخرين من ذوي الإعاقة.

وفي ضوء ما ورد حول المواطنة الرقمية ومهاراتها، ومتطلباتها، يلاحظ وجود علاقة قوية ما بين مدى امتلاك ذوي الإعاقة للقدر المناسب من المهارات ولا سيما تلك المهارات المرتبطة بالجانب الاجتماعي.

6- أبعاد المواطنة الرقمية:

تشتمل المواطنة الرقمية على تسعة أبعاد كما أشار لها ريبيل (Ribble, 2011) تساعد الأفراد على تحقيق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية، وتشكل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الرقمي وتركز هذه الأبعاد على عدد من القضايا والمشكلات المعاصرة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، كما أن لديها القدرة على استيعاب التغيرات التكنولوجية المحتملة مستقبلاً.

هذا وتتنوع أبعاد المواطنة الرقمية على نحو واسع، حيث تشمل فهماً للأخلاقيات الرقمية، وحقوق وواجبات الفرد في العالم الرقمي، وكذلك تحديد مستوى الوعي بأمان المعلومات وحمايتها، ويُضاف إلى ذلك القدرة على استخدام وسائل الاتصال والتواصل الرقمي بشكل فعّال، ولفهم هذه الأبعاد بشكل أفضل ينبغي على الفرد امتلاك مهارات متنوعة بدءًا من قدرته على تقييم المعلومات عبر شبكة الإنترنت والتفاعل معها بشكل نقدي، وصولاً إلى فهم الخصوصية الرقمية وضرورة حماية بياناته ومعلوماته الشخصية. كما يكمن في مهارات المواطنة الرقمية والتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة بشكل إيجابي وفعّال، وذلك باستخدام الأدوات والتطبيقات الرقمية بشكل يعزز الفهم والمشاركة الفعّالة في المجتمع الرقمي (Livingstone& Third, 2017).

وتندرج هذه الأبعاد وفقاً لما أشار إليه ريبيل (Ribble, 2011) ضمن ثلاث فئات أساسية: وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد وفقاً لأدبيات المواطنة الرقمية:

أ- بُعدالتعليم : ويضم كلاً من أبعاد "الثقافة الرقمية، والاتصال الرقمي، والتجارة الرقمية":

1) **الثقافة الرقمية:** يتضمن هذا البعد العمل على محو الأمية الرقمية لمستخدمي التكنولوجيا الرقمية من خلال تكامل الجهود المبذولة للتوعية بالتكنولوجيا الرقمية وكيفية استخدامها استخداماً مناسباً، ولعل من أهم قضايا الثقافة الرقمية تعلم الأساسيات الرقمية، والقدرة على تقييم المصادر الإلكترونية (عباس والعيسى، 2022). ومدى دقتها وصدق محتواها وكذلك القدرة على كشف وتطوير أنماط التعلم على الشبكة الإلكترونية والتعلم عن بُعد (شرف والدمرداش، 2014).

2) **الاتصال الرقمي:** يقصد به التبادل الإلكتروني للمعلومات، والذي يعتمد على المرسل والمستقبل فمن أبرز تطورات التكنولوجيا الحديثة تطور مجال الاتصالات بجميع أشكالها وتقنياتها، حيث أصبحت تقنيات التواصل الرقمي هي الوسيلة المعتمدة لدى شريحة واسعة جداً من المجتمع ، سواء كانت من خلال وسائل الاتصال غير المتزامن، أي غير مقيد بوقت محدد لاستخدامه من قبل المستخدمين، كالبريد الإلكتروني، والمنتديات، أو برمجيات الاتصال المتزامن، ويقصد بها تلك التي يتم تبادل المعلومات من خلالها بين

المستخدمين في زمن مقيد، كالهاتف المحمول، وبرمجيات الدردشة بأنواعها وأشكالها المختلفة Pratap& (Singh, 2018).

3) **التجارة الرقمية:** يتضمن مفهوم التجارة الإلكترونية مجموعة عمليات البيع والشراء للمنتجات والسلع من خلال شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية، وتفرض معايير المواطنة الرقمية أن يكون الأفراد (بائعين، مستهلكين) على وعي تام بالمخاطر المحتملة المترتبة على الإتجار إلكترونياً، كالوقوع ضحية الاحتيال والذي قد يتخذ عدة أشكال مثل بيع البضائع الوهمية أو غير الصالحة أو المخالفة للمواصفات والمقاييس للمنتج الآمن أو وجود بيانات غير صحيحة حول المنتج من قبل جهة البيع (Chadwick, 2019).

ب- الاحترام ويضم كلا من أبعاد: "الوصول الرقمي، ومعايير السلوك الرقمي، والقوانين الرقمية":

4) **الوصول الرقمي:** يتضمن هذا البُعد سهولة الوصول الرقمي والمشاركة الفعالة لكافة مستخدمي التكنولوجيا وتطبيقاتها الرقمية بطريقة تضمن حصول جميع الأفراد في المجتمع على فرص عادلة ومتساوية للوصول للأجهزة الرقمية وخدمات الإنترنت، وتقع مسؤولية التأكد من تحقق هذا البُعد على الجهات المعنية بمثل هذه الخدمات على مستوى الدولة (Imer& Kaya, 2020).

5) **السلوك الرقمي**: يتمثل بمجموعة من المعايير السلوكية الرقمية المنظمة للسلوك والإجراءات الرقمية عبر العالم الافتراضي الإلكتروني أثناء استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل المختلفة، ولا تقل أهمية اللباقة في التعامل أثناء التواصل رقمياً عن اللباقة في التواصل الواقعي، ويجب أن يمتلك الفرد قدراً من المرونه عند تعامله مع الآخرين، مع الإشارة إلى حاجة بعض الأفراد إلى التدريب لامتلاك مثل هذه المهارات، وتهدف المواطنة الرقمية الى نشر المعايير السلوكية الرقمية بين الأفراد وإعدادهم ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي متسارع في النمو والتطور (حشيش،2018).

6) **القوانين الرقمية:** يقصد بها مجموعة القوانين والتشريعات التي يتم سنها من قبل الدولة لغايات تنظيم المجتمع الرقمي، والتي تنص على إجراءات التعامل الرقمي، والعقوبات التي تمثل رادعاً لأي استخدام غير أخلاقي للتكنولوجيا والتقنيات الرقمية، والذي يندرج تحت ما يسمى الجرائم الإلكترونية (المسلماني، 2014). وقد بادرت المملكة الأردنية الهاشمية وأصدرت قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2015، وقانون الجرائم الإلكترونية المعدل لعام 2023 والذي يهدف إلى حماية الحقوق الرقمية للجميع، ويشمل ذلك حماية حرية التعبير وخصوصية التواصل على الإنترنت (الجريدة الرسمية، 2023).

ج- الحماية ويضم كلا من أبعاد: "الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والرفاهية الرقمية، والأمن الرقمي":

7) **الحقوق والمسؤوليات الرقمية:** تتمثل هذه الحقوق بحماية الملكية الفكرية، وحماية الخصوصية للمواطنين وغيرها من الحقوق. ومقابل هذه الحقوق توجدالعديد من المسؤوليات بحيث يدرك كيف يتعامل مع المحتويات على شبكة الإنترنت على نحو سليم ومشروع بالطريقة النظامية، وفق سياسة

الاستخدام المقبول التي تتضمن شروط تحفظ هوية الرقمية (الدوسري،2017)، وتهدف هذه الحزمه من الواجبات والمسؤوليات إلى إيجاد المواطن الرقمي الفعال ضمن المجتمع الرقمي، الأمر الذي يتطلب توعية الأفراد بهذه الحقوق والمسؤوليات وتزويدهم بالمعرفة الكافية حول الممارسات السلوكية الأخلاقية الإيجابية، والمفاهيم القانونية الأساسية لدعم موقفهم في المجتمع الرقمي (Hollands worth, et al., 2011).

8) **الصحة والسلامة الرقمية:** يعد هذا البعد أحد أهم وأبرز القضايا التي يجب تناولها في عالم التكنولوجيا الحديثة وذلك لأنها ترتبط بمستخدمي هذه التكنولوجيا بشكل مباشر، وتلقي بظلالها على نحو متفاوت على الجوانب الحسية (السمعية والبصرية) وكذلك على كلا من الجانب البدني، والجانب النفسي، وبالتالي لا بد من توعية المستخدمين بالمخاطر الكامنة في التكنولوجيا. وتتضمن "المواطنة الرقمية" ثقافة تعليم مستخدمي التكنولوجيا أساليب حماية أنفسهم خلال التعليم والتدريب. وإكسابهم بعض العادات الصحية التي تحد من الآثار السلبية التي قد تظهر عند استخدام التكنولوجيا الرقمية استخداماً غير آمن صحياً ونفسياً، كالإجهاد المزمن والمشاكل السمعية البصرية (Willams& Minnian, 2007).

9) **الأمن الرقمي:** يُشار إلية على أنه تلك الإجراءات المتبعه من قبل المنظمات والجهات المختلفة، أو الأفراد لحماية البيانات والأنظمة الإلكترونية الخاصة بهم من أي اختراق، سواء من داخل القطاع أو من خارجه، أي بمعنى عدم إمكانية الوصول لها من قبل أي شخص آخر دون إذن منك، وأن تكون على علم بالمخاطر المترتبة على السماح لشخص ما بالوصول إلى بياناتك الخاصة، مثل كلمات المرور ومعلومات البطاقة الائتمانية وعدم تمكين الآخرين من الوصول إليها، وكثير من الأشخاص لا يدركون أن بعض المعلومات التي قد تبدو تافهة أو لا معنى لها بالنسبة لهم فإنها قد تعني الكثير للآخرين (شعبان،2018).

ويرى الحصري (2016) أن هذه الأبعاد بمثابة المحددات الثقافية والاجتماعية والصحية والقانونية والأمنية ذات الصلة بالتكنولوجيا والتقنيات الرقمية التي تمكن الفرد من تحديد معايير استخدام هذه التكنولوجيا على نحو مقبول، ومن ممارسة السلوكيات السوية خلال تعامله معها، وتمكنه من مواكبة العالم الرقمي وخدمة الوطن الذي يعيش فيه.

الدراسات السابقة:

حرص الباحثان على مراجعة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، بهدف تحديد موقع دراستهم من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاستفادة منها في بناء وتصميم أداة الدراسة، وتفسير نتائجها، وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الدراسات:

قام كامل (2023) بدراسة هدفت إلى التعرف على الإطار الفكري للمواطنة الرقمية لدى الطلبة ذوي الإعاقة، والتعرف على الإطار الفكري والمفاهيمي للأمن التربوي، وتفسير أهمية المواطنة الرقمية بالنسبة لهم، بالإضافة إلى تحديد دور جامعات صعيد مصر في تحقيق المواطنة الرقمية للطلاب ذوي الهمم، والكشف عن واقع المواطنة

الرقمية لدى هؤلاء الطلبة في ضوء مدخل الأمن التربوي، ومحاولة وضع تصور مقترح لتحقيق المواطنة الرقمية لدى الطلاب ذوي الهمم في ضوء مدخل الأمن التربوي. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، وطُبقت أداة الدراسة على عينة مكونه من(240) فرداً، ضمت عدداً من قيادات الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وأشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: ضرورة إدراج المواطنة الرقمية كمساق أساسي ضمن مساقات المتطلبات الجامعية بجامعات صعيد مصر، وتنظيم مبادرات للمواطنة الرقمية للطلاب ذوي الهمم الملتحقين بالجامعة وحاجة جامعات صعيد مصر إلى القيام بمساعدة الطلاب ذوي الهمم في الالتزام بالقوانين الرقمية والابتعاد عن الجرائم والمخالفات الرقمية، وضرورة تعزيز الهوية في نفوس الطلاب ذوي الهمم وتحصينهم بالقيم الأصيلة وتوفير مناخ تعليمي آمن لهؤلاء الطلاب، وأظهرت استجابات عينة الدراسة بجامعات صعيد مصر الأهمية الكبرى من وراء مساعدة الطلاب ذوي الهمم في كيفية استخدام التقنيات الرقمية بطريقة آمنة، وخلقية، وقانونية. وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لمتطلبات تحقيق المواطنة الرقمية لدى الطلاب ذوي الهمم بجامعات صعيد مصر.

وقام تركستاني (2022) بدراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى المواطنة الرقمية لدى طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة السمعية، وقد اتبعت الباحثه المنهج المسحي الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من(168) طالباً من الصم وضعاف السمع الملتحقين في الجامعات السعودية، وأشارت النتائج إلى تمتع الطلبة الصم وضعاف السمع بمستوى أعلى من المتوسط في مهارات المواطنة الرقمية، واختلفت المواطنة الرقمية في ضوء عدد من المتغيرات، إذ أظهرت الإناث مستوى أعلى من الذكور، وتفوق ضعاف السمع على الصم في امتلاكهم لمهارات المواطنة الرقمية، وكانت الفروق لصالح طلبة السنة التأهيلية ولصالح الساعات الأعلى من الاستخدام اليومي للإنترنت والوسائط الرقمية، بينما كشفت النتائج عن مستوى أعلى من المواطنة الرقميه لدى الطلبة ممن لم يحضروا دورات تدريبية في التقنية.

أما جلال (2022) فقد هدفت دراسته إلى تحسين مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي لدى الطلاب المكفوفين الملتحقين بالتعليم الجامعي، من خلال الكشف عن فاعلية بيئة التعلم النقال المصممة باستخدام منصة إدمودو، ونظراً لطبيعة البحث اتبع الباحث كلا من المنهج الوصفي والمنهج شبه التجريبي، وقد تكونت عينة البحث الأساسية من (20) طالباً من الطلاب المكفوفين الملتحقين بجامعة بني سويف، تم تقسيمهم إلى مجموعتين (ضابطة وتجريبية)، وتكونت كل مجموعة من (10) طلاب. ولتحقيق أهداف البحث تم تطبيق مقياس الأمن النفسي إعداد زينب شقير (2005)، ومقياس مهارات المواطنة الرقمية إعداد الباحثين. وتم تصميم مادة المعالجة شبه التجريبية "بيئة التعلم النقال باستخدام منصة إدمودو" وتطبيقها على المجموعة التجريبية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تفوق طلاب المجموعة التجريبية على نظرائهم أفراد المجموعة الضابطة في القياس البعدي على مقياسي مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي، مما يشير إلى فاعلية بيئة التعلم النقال باستخدام منصة إدمودو في تحسين مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي للطلاب المكفوفين بالتعليم الجامعي. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلاله بين

متوسطي رتب درجات المجموعة التجريبية في القياسين البعدي والتتبعي على مقياسي مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي مما يشير إلى استمرارية فاعلية البيئة المقترحة في تحسين هذه المهارات.

كما قام الحنفي (2021) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى وعي طلبة المرحلة الثانوية المعاقين بصرياً بأبعاد المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها من وجهة نظرهم ومعلميهم، ولغايات تحقيق هدف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (74) طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة البصرية الملتحقين بالمرحلة الثانوية وطبقت عليهم استبانة تقيس مدى وعي الطلاب ذوي الإعاقة البصرية بأبعاد المواطنة الرقمية، كما تم تطبيق استبانة حول سبل تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية من وجهة نظر كلا من الطلاب والمعلمين، وشملت العينة (74) معلماً من معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية، وأشارت النتائج إلى أن وعي الطلبة بأبعاد المواطنة الرقمية جاء بدرجة متوسطة ماعدا بُعد السلوك الرقمي فقد جاء المستوى مرتفعاً، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) في كافة عبارات استبانة سبل تعزيز أبعاد المواطنة الرقمية لصالح الاستجابة (موافق تماماً) من وجهة نظر الطلاب ومعلميهم.

وسعت دراسة (Razzaq et al., 2021) إلى تقييم مفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة المدارس الثانوية الحكومية في الباكستان، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد تمثلت العينة من (111) من طلاب المرحلة الثانوية، وتكونت أداة الدراسة من (34) فقرة موزعة على 9 أبعاد، مثلت مهارات المواطنة الرقمية التسع. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من المستجيبين لديهم معرفة ووعي مناسب بمهارات الوصول الرقمي، والاتصالات الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والسلامة الرقمية والأمن، في حين أن غالبية هؤلاء الطلبة ليس لديهم معرفة حول المهارات الرقمية، والقوانين والآداب الرقمية، ومهارات التجارة الرقمية، والصحة والسلامة الرقمية.

وهدفت دراسة عبد ربه وآخرون (2021) إلى الكشف عن فاعلية برنامج تدريبي مقترح باستخدام تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد لتعزيز المواطنة الرقمية، والهوية الوطنية لدى عينة من الأطفال ذوي صعوبات التعلم النمائية، وقد تكونت عينة الدراسة من (20) طفلاً من أطفال مرحلة الروضة ذوي صعوبات التعلم النمائية، وتمثلت أدوات الدراسة بمقياس صعوبات التعلم النمائية، والاختبار المصور لقيم المواطنة الرقمية، والهوية الوطنية وقائمة ملاحظة السلوك، طبقت على عينة الدراسة، وتم تطبيق برنامجين تدريبيين باستخدام الأفلام التعليمية القائمة على تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد، وقد أشارت النتائج إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اكتساب أطفال الروضة لقيم المواطنة الرقمية، ومهارات الهوية الوطنية بعد تطبيق البرنامج ثلاثي الأبعاد لدى نفس أفراد العينة قبل تطبيق البرنامج، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي مما يشير إلى ارتفاع درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياس البعدي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي مما يشير إلى ارتفاع درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياس البعدي، ووجود فروق ذات

دلالة إحصائية في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي مما يدل على ارتفاع درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياس البعدي.

وسعت دراسة فيشر وآخرون (Fisher, et al., 2021) إلى تقييم مستويات المواطنة الرقمية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها من قبل الأفراد ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية مقارنة باقرانهم من غير ذوي الإعاقة في ضوء عدد من المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة من (10060) طالباً وطالبة من ذوي الاعاقات الذهنية، التوحد، الاضطرابات النمائية وقد شكلوا ما نسبته (27%) من عينة الدراسة في حين شكل غير ذوي الإعاقة وذوي الاعاقات الأخرى المدرجة ضمن (IDEA) ما نسبته (73%) من عينة الدراسة وقد تراوحت أعمارهم ما بين (13 - 21)، أي من الصف السابع وحتى الثاني عشر. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشباب واليافعين ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية (IDD) لديهم وصول أقل إلى مهارات المواطنة الرقمية (التواصل الرقمي، الوصول الرقمي، محو الأمية الرقمية، الآداب الرقمية) ويشاركون في أنشطة المواطنة الرقمية بدرجه أقل من أقرانهم. وقد تباينت هذه الفروق في ضوء بعض المتغيرات مثل (تعليم الآباء، المناطق الريفية، الفقر، العرق، والصف الدراسي).

في حين هدفت دراسة شحاتة (2020) إلى تقديم برنامج تثقيفي بهدف التوعية بمفهوم المواطنة الرقمية لدى كلا من الطلبة الصم والطلبة غير ذوي الإعاقة، وقد تكونت عينة الدراسة من (40) طالبة من كلية المجتمع جامعة تبوك قسم علوم الحاسب، بواقع (20) من الطالبات الصم و(20) من الطالبات غير الصم، وقد استخدم الباحث في الدراسة مقياساً للمواطنة الرقمية وبرنامج تثقيفي من إعدادها، وقد أشارت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسطي درجات مقياس المواطنة الرقمية للمجموعتين التجريبيتين العاديين والصم في القياس القبلي قبل بدء البرنامج التثقيفي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مقياس المواطنة الرقمية للمجموعة التجريبية الصم في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي بعد تطبيق البرنامج التثقيفي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مقياس المواطنة الرقمية للمجموعة التجريبية للعاديين في القياسين القبلي والبعدي لصاح القياس البعدي بعد تطبيق البرنامج التوعوي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مقياس المواطنة للمجموعتين التجريبيتين العاديين والصم في القياس البعدي بعد تطبيق البرنامج التثقيفي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مقياس المواطنة الرقمية للمجموعتين التجريبيتين العاديين والصم في القياسين البعدي والتتبعي للبرنامج التثقيفي لمدة شهر من تطبيق البرنامج.

أما دراسة الراشد (2020) فقد هدفت إلى الكشف عن مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية الحكومية لمهارات المواطنة الرقمية من وجهة نظرهم، في ضوء متغيرات (الجنس، الكلية، والجامعة، والسنة الدراسية). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم جمع المعلومات من خلال استبانة مكونة من (45) فقرة مصنفة إلى: المهارات الرقمية، المسؤولية الرقمية، والسلامة الرقمية. وتكونت عينة الدراسة من (5200) طالباً وطالبة تم اختيارها بالطريقة العشوائية، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى أن درجة امتلاك طلبة

الجامعات الأردنية الحكومية لمهارات المواطنة الرقمية مرتفعة ومهارات السلامة والمسؤولية الرقمية متوسطة. وأشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تبعاً لاختلاف المتغيرات (الجنس والكلية والسنة الدراسية)، بينما أشارت إلى وجود فروق تبعاً لاختلاف متغير (الجامعة) بين الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وذلك لصالح الجامعة الأردنية.

وكذلك هدفت دراسة جونز وميتشيل (Jones& Mitchell, 2016) إلى تعريف مفهوم المواطنة الرقمية وقياسها لدى فئة الشباب، وتمثلت أداة الدراسة باستبانة ضمت مهارات المواطنة الرقمية، وتمثلت العينة من (979) طالباً من طلبة المدارس الحكومية في الولايات المتحدة تراوحت أعمارهم ما بين (11-17) سنة. وتوصلت الدراسة إلى تعريف المواطنة الرقمية بأنها مزيج من السلوك المحترم في التعامل مع الآخرين، وممارسة الأنشطة المدنية، كمشاركة المهارات ومساعدة الشباب الآخرين. كما أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع درجة الاحترام الرقمي عند استخدام الوسائل التكنولوجية، وارتفاع درجة المشاركة الرقمية للشباب، وانخفاض درجة تعرض الشباب المشاركين في المجتمع الرقمي للآثار السلبية مثل التطفل واختراق الخصوصية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة يلاحظ أنها قد هدفت إلى البحث عن مدى امتلاك مهارات المواطنة الرقمية من قبل عينات محتلفة من طلبة المراحل المدرسية المختلفة، والمرحلة الجامعية وهو ما يتفق مع هدف الدراسة الحالية،كما تتفق في تأكيدها على ضرورة امتلاك أفراد المجتمع بكافة فئاته ولا سيما الأفراد ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية،حماية لأنفسهم وللمجتمع من المخاطر الناجمة عن الاستخدام العشوائي لمثل هذه التكنولوجيا. ويلاحظ كذلك اتفاق هذه الدراسات على تبني المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى استهدافها لعيناتها من الطلبة؛ وذلك نظراً لأهمية هذه الفئة من المجتمع، ولكونها تنطوي على فئات عمرية متباينه وتمثل الشريحة الأكثر استخداماً للتكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا التواصل والاتصال، وبالتالي يلاحظ اتفاقها مع هدف الدراسة الحالية، كما اشتركت بالمحاور الأساسية المستهدفة بالقياس ضمن أداة الدراسة، وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها استهدفت فئة طلبة المرحلة الجامعية من ذوي الإعاقات "السمعية، البصرية، الحركية " في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال العمل على تقييم مدى امتلاكهم لمهارات المواطنة الرقمية من وجهة نظرهم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اتبع الباحثان ولغايات تحقيق أهداف الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، وذلك باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة للدراسة من حيث انسجامه مع أهدافها، وطبيعة مشكلة الدراسة وأسئلتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من كافة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالمرحلة الجامعية في الجامعات الأردنية، في حين تمثلت عينة الدراسة من (214) طالباً وطالبة، والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الطلبة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
فئة الإعاقة	السمعية	62	28.97%
	البصرية	68	31.77%
	الحركية	84	39.25%
قطاع التعليم	حكومي	139	64.95%
	أهلي	75	35.04%
الجنس	ذكر	146	68.22%
	أنثى	68	31.78 %
معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية	من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً	74	34.58 %
	من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً	88	41.12 %
	خمس ساعات فأكثر يومياً	52	24.30%
	المجموع	214	100%

أداة الدراسة:

قام الباحثان ببناء أداة الدراسة التي هدفت إلى التعرف على مدى امتلاك طلبة المرحلة الإعدادية ذوي صعوبات التعلم لمهارات المواطنة الرقمية، ولبناء الأداة تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأدب السابق المرتبط بمفهوم ومهارات المواطنة الرقمية، مثل دراسة كل من: "(كامل ،2023)، (أمين ،2022)، (تركستاني، 2022)، (جلال، 2022)، (الحنفي،2021) ". بهدف العمل على تحديد الأبعاد المتضمنة بأداة الدراسة، والفقرات الفرعية التي تندرج ضمن هذه المحاور، والتي من شأنها أن تساعد في التعرف على مدى امتلاك طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية.

وتمثلت أداة الدراسة في قسمين، القسم الأول تضمن البيانات الأو لية للدراسة التي تشمل (فئة الإعاقة، قطاع التعليم، معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، الجنس)، والقسم الثاني الذي يشتمل على فقرات الاستبانة والمكونة من (35) فقرة موزعة على (5) أبعاد شكلت الأداة بصورتها الأولية.

وجاءت الأداة بصورتها النهائية بعد التحكيم من قبل مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص، مكونة من (25) فقرة موزعة على (5) محاور يقابلها مقياس (ليكرت) خماسي هو: "موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير أو افق، غير موافق بشدة." وقد أعطيت الدرجات التالية على الترتيب (5- 4 -3- 2 -1) والجدول (2) يوضح محاور الأداة، وعدد فقرات كل محور بصورتها النهائية.

جدول (2)

توزيع أبعاد الدراسة وعدد فقراتها بصورتها النهائية

م	المحور	عدد الفقرات
1	قيم ومبادئ السلوك الرقمي	5
2	الحقوق والواجبات الرقمية	5
3	الحماية الرقمية	5
4	القوانين والتعليمات الرقمية	5
5	الصحة والسلامة الرقمية	5
	المجموع	25

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام كلٍ من:

أ- **صدق المحكمين:** عُرضت الأداة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من أقسام (التربية الخاصة، أصول التربية، والإدارة التربوية)، بالإضافة إلى محكمين من ذوي الخبرة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛ لمعرفة آرائهم من حيث شمولها وملاءمتها لهدف الدراسة وأغراضها، ومن ثم استخرجت نسب الاتفاق بين المحكمين، وتم اعتماد معامل إجمالي لاتفاق المحكمين (85%).

ب- **صدق البناء:** للحصول على دلالات صدق البناء للأداة، استخرجت معاملات ارتباط كل فقرة وبين الدرجة الكلية، وبين كل فقرة وارتباطها بالمجال الذي تنتمي إليه، وبين المجالات ببعضها والدرجة الكلية، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (50) طالباً من طلاب المرحلة الجامعية، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.58-0.95)، ومع المجال ما بين (0.72-0.95) ويوضح ذلك الجدولان التاليان.

جدول (3)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمجال التي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	م	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	م	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
1	.94**	.87**	11	.94**	.71**	21	.89**	.72**
2	.88**	.91**	12	.91**	.67**	22	.88**	.75**
3	.94**	.86**	13	.95**	.74**	23	.82**	.64**
4	.87**	.70**	14	.85**	.87**	24	.72**	.58**
5	.94**	.88**	15	.90**	.89**	25	.88**	.95**
6	.90**	.70**	16	.78**	.60**			
7	.84**	.63**	17	.89**	.88**			
8	.90**	.72**	18	.80**	.73**			
9	.93**	.79**	19	.92**	.95**			
10	.92**	.67**	20	.95**	.88**			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، ** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع معاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائياً، وتم استخراج معامل ارتباط المجال بالدرجة الكلية، ومعاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها بعضاً وبالدرجة الكلية

	قيم ومبادئ السلوك الرقمي	الحقوق والواجبات الرقمية	الحماية الرقمية	القوانين والتعليمات الرقمية	الصحة والسلامة الرقمية	الدرجة الكلية
قيم ومبادئ السلوك الرقمي	1					
الحقوق والواجبات الرقمية	.409(*)	1				
الحماية الرقمية	.679**	.704**	1			
القوانين والتعليمات الرقمية	.673**	.725**	.845**	1		
الصحة والسلامة الرقمية	.683**	.831**	.778**	.780**	1	
الدرجة الكلية	.784**	.840**	.920**	.897**	.929**	1

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، ** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتضح من الجدول (4) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مرتفعة ودالة إحصائياً، مما يشير إلى درجة مناسبة من صدق البناء.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق الأداة وإعادة تطبيقها بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (50) طالباً، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين. وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا)، والجدول رقم (5) يبين معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (5)

معاملات ثبات مجالات الاستبانه

م	المجال	ثبات الإعادة	ألفا كرونباخ
1	قيم ومبادئ السلوك الرقمي	0.84	0.82
2	الحقوق والواجبات الرقمية	0.83	0.81
3	الحماية الرقمية	0.80	0.75
4	القوانين والتعليمات الرقمية	0.82	0.70
5	الصحة والسلامة الرقمية	0.84	0.79
	الدرجة الكلية	0.82	0.774

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للأداة مرتفع نسبياً مما يجعل منها أداة يمكن الاعتماد عليها؛ لتحقيق أغراض الدراسة. وبناءً على ما تحقق للأداة من دلالات صدق ومعاملات ثبات، تعد أداة الدراسة بصورتها النهائية مناسبة لأغراض الدراسة الحالية.

المعيار الإحصائي:

اعتمد مقياس (ليكرت) الخماسي لتصحيح أداة الدراسة بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير أو افق، غير موافق بشدة)، وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد اعتبرت المتوسطات من (1.00- 2.33) تعبر عن مستوى قليل من الامتلاك لمهارات المواطنة الرقمية، بينما عبرت المتوسطات من (2.34- 3.67) عن مستوى متوسط من الامتلاك لمهارات المواطنة الرقمية، في حين كانت المتوسطات (3.68- 5.00) تعبر عن مستوى مرتفع من الامتلاك لمهارات المواطنة الرقمية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن السؤال الأو ل للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك هؤلاء الطلبة لمهارات المواطنة الرقمية، وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية حسب متغيرات فئة الإعاقة،

وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي، ولبيان الفروق دلالة بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه (Scheffe).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها وفقاً لتسلسل أسئلتها:

النتائج الخاصة بالسؤال الأو ل:

والذي ينص على **"ما مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية؟"**

للإجابة عن السؤال الأو ل للدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك هؤلاء الطلبة لمهارات المواطنة الرقمية، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بمهارات المواطنة الرقمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	5	الصحة والسلامة الرقمية	4.52	.853	مرتفع
2	1	قيم ومبادئ السلوك الرقمي	4.34	.773	مرتفع
3	3	الحماية الرقمية	4.18	.785	مرتفع
4	2	الحقوق والواجبات الرقمية	3.70	.860	مرتفع
5	4	القوانين والتعليمات الرقمية	3.62	.779	متوسط
		الدرجة الكلية	4.07	.794	مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.62-4.52)، حيث جاء مجال الصحة والسلامة الرقمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.52)، بينما جاء مجال القوانين والتعليمات الرقمية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.52)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية ككل (4.07).

وتوضح الجداول (7- 11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك هؤلاء الطلبة لمهارات المواطنة الرقمية لكل مجال على حده:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بمهارات الصحة والسلامة الرقمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط

الرتبة	م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
4	1	أعلم مخاطر إدمان استخدام مواقع التواصل الرقمية.	4.4	0.85	مرتفع
5	2	أدرك طبيعة المخاطر الصحية والنفسية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية.	4.3	0.86	مرتفع
3	3	استخدم الأجهزة الرقمية ومواقع التواصل لفترات طويلة.	4.5	0.85	مرتفع
2	4	أعلم أهمية الجلوس بوضع جسمي صحيح عندما أستخدم الأجهزة الإلكترونية والتطبيقات الرقمية.	4.6	0.84	مرتفع
1	5	أدرك أهمية أخذ فترة راحة خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية.	4.8	0.85	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.52	.853	مرتفع

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.3-4.8)، حيث جاءت المهارة المرتبطة بإدراك أهمية أخذ فترة راحة خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (84.)، بينما جاءت المهارة المرتبطة بإدراك طبيعة المخاطر الصحية والنفسية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقميةفي المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (34.)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات الصحة والسلامة الرقمية ككل (4.52).

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بقيم ومبادئ السلوك الرقمي مرتبة تنازلياً حسب المتوسط

الرتبة	م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	1	ألتزم بعدم اختراق معلومات الآخرين.	4.35	.778	مرتفع
4	2	أحترم مشاعر الآخرين عبر الإنترنت والتقنيات الرقمية.	4.33	.783	مرتفع
1	3	احترم وجهات نظر الآخرين وآرائهم عبر الوسائط الرقمية على الرغم من اختلافها مع رأيي الشخصي.	4.36	.768	مرتفع
5	4	أختار الأوقات المناسبة عند التواصل مع الآخرين عبر الوسائط الرقمية.	4.32	.763	مرتفع
3	5	أراعي القيم والسلوكيات السوية عند استخدام مواقع التواصل	4.34	.758	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.34	.773	مرتفع

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية للمهارات المرتبطة بقيم ومبادئ السلوك الرقمي قد تراوحت ما بين (4.32-4.36)، حيث جاءت المهارة المرتبطة باحترام وجهات نظر الآخرين وآرائهم عبر الوسائط الرقمية على الرغم من اختلافها مع الرأي الشخصي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (364.)، بينما جاءت المهارة المرتبطة باختيار الأوقات المناسبة عند التواصل مع الآخرين عبر الوسائط الرقمية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (324.)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات لقيم ومبادئ السلوك الرقمي ككل (4.34).

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بمهارات الحماية الرقميةمرتبة تنازلياً حسب المتوسط

الرتبة	م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
4	1	أحافظ على بياناتي وبيانات حساباتي الرقمية ولا أشاركها مع الآخرين	4.15	.781	مرتفع
2	2	أتجنب المواقع والمرفقات والروابط مجهولة المصدر	4.20	.779	مرتفع
1	3	أضع كلمات مرور قوية لحساباتي الرقمية	4.25	.784	مرتفع
5	4	أستخدم برامج مكافحة الفيروسات حفاظاً على أمني الرقمي	4.10	.790	مرتفع
3	5	أعي أهمية تغيير كلمات المرور بشكل منتظم لحماية بياناتي وأمانها مستقبلاً	4.16	.783	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.18	.785	مرتفع

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية للمهارات المرتبطة بالحماية الرقمية قد تراوحت ما بين (4.10-4.25)، حيث جاءت المهارة االمرتبطة بوضع كلمات مرور قوية للحسابات الرقمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (254.)، بينما جاءت المهارة المرتبطة باستخدام برامج مكافحة الفيروسات حفاظاً على الأمن الرقمي في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (104.)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات الحماية الرقمية ككل (4.18).

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بمهارات الحقوق والواجبات الرقمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط

الرتبة	م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	أعي حدود التعبير والمشاركة عبر المواقع الرقمية.	4.25	.832	مرتفع
4	2	أتجنب المشاركة في المواضيع والقضايا العنصرية المذهبية أو المناطقية أو القبلية.	3.25	.881	متوسط
3	3	أذكر مصدر المحتوى الرقمي عند الاستفادة من مشاركات وأفكار الآخرين في مواقع التواصل الرقمي.	3.50	.832	متوسط
2	4	أعرف حقوقي وواجباتي أثناء تصفح الإنترنت والتطبيقات الرقمية المختلفة.	4.00	.893	مرتفع
5	5	أمتلك الوعي بكيفية توظيف مواقع التواصل للرد على الحملات التي تستهدف وطني وتشوه صورته.	3.00	.877	متوسط
		الدرجة الكلية	3.70	.860	مرتفع

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية للمهارات المرتبطة بالحقوق والواجبات الرقمية قد تراوحت ما بين (3.00-4.25)، حيث جاءت المهارة المرتبطة بالوعي بحدود التعبير والمشاركة عبر المواقع الرقمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (254.)، بينما جاءت المهارة المرتبطة بامتلاك الوعي بكيفية توظيف مواقع التواصل للرد على الحملات التي تستهدف الوطن وتشوه صورته في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.00)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة للمهارات المتعلقة بهذا المجال ككل (3.70).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى وعي طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة بمهارات القوانين والتعليمات الرقمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسط

الرتبة	م	المهارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	أراعي أخلاقيات المجتمع فيما أقوم بنشره ومشاركته عبر مواقع التواصل الرقمية.	3.85	.776	مرتفع
3	2	أمتلك المعرفة بطبيعة العقوبات القانونية المترتبة على الجرائم الإلكترونية.	3.60	.779	متوسط
2	3	أتجنب المشاركة في نشر الشائعات أثناء استخدامي لمواقع التواصل.	3.70	.784	مرتفع
4	4	أبادر بسؤال أهل الخبرة والاختصاص عند الحاجة لمعرفة ما هو مخالف للنشر في مواقع التواصل.	3.40	.788	متوسط
5	5	أعتقد أن العقوبات القانونية المترتبة على الجرائم الإلكترونية عقوبات رادعة وفعالة.	3.25	.769	متوسط
		الدرجة الكلية	3.62	.779	متوسط

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية للمهارات المرتبطة بالمهارات الخاصة بالقوانين والتعليمات الرقمية قد تراوحت ما بين (3.25-3.85)، حيث جاءت المهارة المرتبطة بمراعاة أخلاقيات المجتمع فيما أقوم بنشره ومشاركته عبر مواقع التواصل الرقمية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.85)، بينما جاءت المهارة المرتبطة بفعالية العقوبات القانونية المترتبة على الجرائم الإلكترونية وكونها عقوبات رادعه في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.25)، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة للمهارات المتعلقة بهذا المجال ككل (3.62).

بالنظر إلى النتائج المذكورة أعلاه يظهر أن مجال الصحة والسلامة الرقمية جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.52)، وبمستوى مرتفع، وقد تضمن هذا المجال مدى المعرفة بمخاطر الإدمان على استخدام مواقع التواصل والمنصات الرقمية، وكذلك المعرفة بطبيعة المخاطر الصحية والنفسية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا الرقمية، كمشاكل السُمنة، واضطرابات الجهاز العضلي الهيكلي، وما يترتب على استخدم الأجهزة الرقمية ومواقع التواصل لفترات طويلة، وأهمية الجلوس بوضع جسمي مريح وصحيح عند استخدام الأجهزة الرقمية، وكذلك ضرورة أخذ فترات راحة خلال استخدام هذه الوسائل التكنولوجية، ولعل ارتفاع مستوى الوعي لدى أفراد العينة بهذا المجال من شأنه أن يعزز وعي هؤلاء الأفراد بطبيعة المشاكل التي قد تترتب على مثل هذه الممارسات ولا سيما كونهم من ذوي الإعاقة وقد يكون لمثل هذه الممارسات تأثيراً وخيماً عليهم، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية على مستوى الدولة، والهادفة إلى توعية أفراد المجتمع، ولا سيما ذوي الإعاقة بأنماط الممارسات الصحية ووضعية الجسم السليمة أثناء استخدام الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجيه والرقمية، وكذلك دور وسائل الإعلام المختلفة، وحرصها على نشر الوعي في هذا المجال، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما توصلت إليه دراسة كل من الراشد (2020)، الحنفي (2021) مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا الاتفاق قد جاء جزئياً، حيث جاءت في المرتبة الأولى مقارنة بالمهارات الاخرى ولكن بمستوى متوسط وليس مرتفع كما هو بالدارسة الحالية، بينما اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Razzaq et al., 2021)، في حين لم تتطرق الدراسات الأخرى إلى قياس هذه المهارة من مهارات المواطنة الرقمية.

أما فيما يتعلق بمجال القوانين والتعليمات الرقمية الذي جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.62)، وبمستوى متوسط، فقد تضمن هذا المجال مدى المعرفة بالقوانين والتشريعات والعقوبات الرادعة لأي استخدام سلبي غير أخلاقي للوسائل التكنولوجية والتقنيات الرقمية، والتي تقع ضمن ما يعرف بالجرائم الإلكترونية (الرقمية)، والتي تضم عدداً من الممارسات المختلفة، كالابتزاز، وانتحال الهوية، واختراق أجهزة الآخرين الإلكترونية أو الاستيلاء على بياناتهم، أو أي شكل من أشكال الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا والتقنيات الرقمية، وكذلك مراعاة أخلاقيات المجتمع فيما يقوم الفرد بنشره ومشاركته عبر مواقع التواصل الرقمية، وتجنب المشاركة في نشر الشائعات أثناء استخدام مواقع التواصل، وسؤال أهل الخبرة والاختصاص عند الحاجة لمعرفة ما هو مخالف للنشر

في مواقع التواصل. ولعل هذه النتيجه من شأنها أن تعزى إلى كون هذه القوانين والتعليمات دائمة التغيير وكثيراً ما يطرأ عليها العديد من التعديلات خلال فترة زمنية قصيرة بسبب التطور المتسارع في هذا المجال، مما يتطلب التعديل لكواكبة هذه التطورات، وقد يكون ذلك أيضاً بسبب عدم توعية هؤلاء الأفراد بالقوانين والتعليمات الرقمية من قبل الجهات المعنية بذلك من خلال توفير سبل التوعية المعدلة بما يتناسب واحتياجاتهم الفردية والتحديات التي تفرضها عليهم إعاقتهم، وتعزيز سبل النفاذية الرقمية لديهم، ومن ناحية أخرى قد تعزى هذه النتيجه إلى أن الافراد ذوي الإعاقة قد لا يرون في هذه القوانين والتعليمات جانباً منصفاً لهم يراعي خصوصية الإعاقة في بعض الجوانب المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه كل من دراسة: الحنفي (2021)، ودراسة تركستاني (2022). بينما اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Razzaq et al, 2021) مع الإشارة إلى أن الدراسات السابقة الأخرى الواردة بالدراسة الحالية لم تتطرق إلى قياس هذه المهارة من مهارات المواطنة الرقمية.

أما المتوسط الحسابي الكلي لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية فقد بلغ (4.07). وبمستوى مرتفع، الأمر الذي يشير إلى كون طلبة الجامعات ذوي الإعاقة ممن شكلوا عينة الدراسة الحالية يمتلكون قدراً مناسباً من مهارات المواطنة الرقمية، ومما تجدر الإشارة إليه هنا كون أداء أفراد العينة قد جاء مرتفعاً كما يظهر في الجدول رقم (7) مع وجود فروق بسيطة جداً في مجالات "الصحة والسلامة الرقمية، قيم ومبادئ السلوك الرقمي، الحماية الرقمية، الحقوق والواجبات الرقمية، إلا أنه قد جاء بمستوى متوسط فقط ضمن مجال القوانين والتعليمات الرقمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من: الراشد (2020)، تركستاني (2022). بينما اختلفت مع دراسات كل من: الحنفي (2021)، (Razzaq et al , 2021؛ Fisher, etal., 2021) ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف بالدرجة الكلية لمستويات الوعي في الدراسات المشار إليها بكونها قد استهدفت ضمن عيناتها أنواعاً محددة من الإعاقة، وعلى سبيل المثال استهدفت دراسات كل من "تركستاني (2022)، وشحاتة (2020)" طلبة الجامعات من ذوي الإعاقة السمعية، في حين استهدف كل من "جلال (2022)، الحنفي (2021)" طلبة الجامعات ذوي الإعاقة البصرية، كما استهدفت (Fisher, etal., 2021) الأفراد ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية، واستهدف عبد ربه وآخرون (2021) الأطفال ذوي صعوبات التعلم النمائية، بينما استهدفت دراسة كل من "(Razzaq et al., 2021؛ Jones& Mitchell, 2016)" الطلبة من غير ذوي الإعاقة، الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى تباين مستويات امتلاك مهارات المواطنة الرقمية والوعي بها باختلاف نوع الإعاقة، وهو ما سيتم الإجابة عنه في السؤال التالي.

النتائج الخاصة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) في مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية تعزى لمتغيرات فئة الإعاقة، وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية؟ "**

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية، حسب متغيرات فئة الإعاقة، وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مهارات المواطنة الرقمية ككل وفقاً لمتغيرات فئة الإعاقة، قطاع التعليم، الجنس، معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فئة الإعاقة	السمعية	62	3.93	1.082
	البصرية	68	3.89	1.033
	الحركية	84	4.16	.565
قطاع التعليم	حكومي	139	4.08	.781
	أهلي	75	4.06	.808
الجنس	ذكر	146	4.16	.620
	أنثى	68	3.89	1.047
معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية	من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً	74	3.98	.921
	من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً	88	4.18	.572
	خمس ساعات فأكثر يوميا	52	2.76	1.707

يتضح من الجدول (12) وجود تباين ظاهري في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية تعزى لمتغيرات فئة الإعاقة، وقطاع التعليم، الجنس، ومعدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية استخدم الباحثان تحليل التباين الرباعي الموضح بالجدول (13).

جدول (13)

تحليل التباين الرباعي لأثر فئة الإعاقة ، قطاع التعليم، الجنس ، معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية على مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع الإعاقة	4.835	1	4.835	8.753	.003
الجنس	2.725	1	2.725	4.934	.027
معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية	20.121	2	10.061	18.213	.000
قطاع المؤسسة التعليمية	.036	1	.036	.064	.800
الخطأ	193.340	350	.552		
المجموع الكلي	223.744	355			

يتضح من الجداول (13) وجود فروق دالة إحصائياً تعود لأثر نوع الإعاقة لدى الطالب، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الطلبة ذوي الإعاقة الحركية، ولعل ذلك من شأنه أن يعزى إلى كون الأفراد من ذوي الإعاقة الحركية يتمتعون بقنوات رئيسية وأساسية من قنوات التعلم وهما حاستي البصر والسمع، وبالتالي فهم يمتلكون فرصة أكبر للتعامل مع الوسائل والتكنولوجيا الرقمية الحديثة، وتطبيقات الإنترنت المختلفة على نحو أكثر مرونة من أقرانهم من ذوي الإعاقات الحسية (البصرية، السمعية) ممن يفتقدون إلى ذلك الجانب المرن باكتساب المهارات الرقمية والتعامل معها على الرغم من وجود العديد من الوسائل والمعينات التكنولوجية المساعدة التي ظهرت مؤخراً وكان لها دور كبير في الحد من الآثار المترتبة على الإعاقة، وفي هذا الصدد أشار سكانلان (Scanlan, 2022) إلى أن نسبة الأفراد ذوي الإعاقة ممن يمتلكون مهارات متقدمة في التكنولوجيا الرقمية أقل من نسبة الأفراد غير ذوي الإعاقة، ففي الولايات المتحدة تبلغ نسبة الأفراد ذوي الإعاقة ممن يمتلكون مهارات متقدمة في استخدام التكنولوجيا الرقمية(25%)، في حين تبلغ نسبة الأفراد من غير ذوي الإعاقة ممن يمتلكون هذه المهارات (35%)، وكذلك أشار تقرير "المهارات الرقمية: الفجوة بين الجنسين"، والصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022) إلى أن الفجوة الرقمية بين الأفراد ذوي الإعاقة الأفراد من غير ذوي الإعاقة تختلف باختلاف نوع الإعاقة.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تبلغ الفجوة الرقمية بين الأفراد ذوي الإعاقة الحركية والأفراد من غير ذوي الإعاقة 5%، بينما تبلغ الفجوة الرقمية بين الأفراد ذوي الإعاقة السمعية والأفراد غير ذوي الإعاقة 10%، ونسبة ذوي الإعاقة البصرية 15%. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي من الدراسات السابقة لم تبحث في أثر نوع الإعاقة على مدى امتلاك ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية، بينما بحثت في أثر بعض أنواع الاعاقات على حدة، وبحث تركستاني (2022) في مستوى المواطنة الرقمية لدى طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة السمعية.

ونظراً لأهمية المواطنة الرقمية فقد اهتمت بعض الدراسات بتنميتها لدى ذوي الإعاقة، فقد سعت دراسة جلال (2022) إلى تحسين مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي لدى الطلاب المكفوفين، وقام الحنفي (2021) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى وعي طلبة المرحلة الثانوية المعوقين بصرياً بأبعاد المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها من وجهة نظرهم ومعلميهم، بينما قام فيشر وآخرون (Fisher, et al., 2021) بدراسة تقييم مستويات المواطنة الرقمية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها من قبل الأفراد ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية، وسعت دراسة شحاتة (2020) إلى تقديم برنامج تثقيفي بهدف التوعية بمفهوم المواطنة الرقمية للطلبة الصم.

كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة يعزى لمتغير الجنس، وجاءت هذه الفروق لصالح الذكور. ولعل ذلك من شأنه أن يوضح أن الذكور يتمتعون بمهارات أفضل من الإناث في استخدام التكنولوجيا الرقمية، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، ولعل أهمها يتمثل في الآتي:

- التعرض المبكر للتكنولوجيا؛ حيث يميل الذكور إلى التعرض للتكنولوجيا الرقمية في وقت مبكر من العمر، وهم يمتلكون أجهزة الكمبيوتر والألعاب الإلكترونية وغيرها من الأجهزة التكنولوجية في عمر أصغر مقارنة بالإناث. فقد أشارت دراسة غوميز تريجورس والديكوا (Gómez-Trigueros & Aldecoa, 2021) إلى أنه لدى الإناث تصور ذاتي ضعيف جدًا من حيث كفاءة المهارات الرقمية، فضلاً عن استعداد أقل تجاه التقنيات مقارنة بالذكور.
- الاهتمامات المختلفة: يميل الذكور إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الرقمية أكثر من الإناث، حيث يفضلون الألعاب الإلكترونية والبرامج الترفيهية والرياضية وغيرها من التطبيقات التي تتطلب مهارات تكنولوجية. ووفقًا لما ورد في تقرير خطة عمل اليونيسف للمسائل الجنسانية، 2022-2025 والصادر عن اليونيسف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2021)، فإن نسبة الذكور الذين يقضون وقتًا أطول في استخدام التكنولوجيا الرقمية أعلى من نسبة الإناث على المستوى العالمي. ففي الدول العربية على سبيل المثال، تبلغ نسبة الذكور الذين يقضون أكثر من 3 ساعات يوميًا في استخدام التكنولوجيا الرقمية (45%)، في حين تبلغ نسبة الإناث (35%).
- التوقعات الاجتماعية: غالباً ما يتوقع المجتمع من الذكور أن يكونوا قادرين على استخدام التكنولوجيا الرقمية، مما قد يدفعهم إلى تطوير هذه المهارات أكثر من الإناث. ووفقًا لدراسة أجراها المعهد الوطني الأمريكي للقياس التربوي (NCES) عام 2020، فإن الآباء والأمهات يتوقعون أن يكون أبناؤهم الذكور أكثر مهارة في استخدام التكنولوجيا الرقمية من الإناث. وقد جاءت هذه النتيجه مختلفة مع ما توصلت إليه دراسة تركستاني (2022) التي أشارت إلى وجود فروق في مستوى المواطنة الرقمية لدى طلبة المرحلة الجامعية ذوي الإعاقة السمعية لصالح الطالبات الإناث، ودراسة الراشد (2020) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة في امتلاك طلبة الجامعات الأردنية الحكومية لمهارات المواطنة الرقمية من وجهة نظرهم تبعاً لاختلاف متغير الجنس.

جدول (14)

المقارنات البعدية بطريقة شيفيه (Scheffe) لأثر معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية على مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية

شدة الإضطراب	المتوسط الحسابي	من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً	من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً	خمس ساعات فأكثر يومياً
من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً	3.98			
من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً	4.18		.20	
خمس ساعات فأكثر يومياً	2.76		1.42*	1.22

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ذات دلالة تعود لأثر معدل استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، وقد جاءت هذه الفروق لصالح من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً، وهو المستوى المتوسط من معدل ساعات الاستخدام ضمن الخيارات المتاحة ضمن أداة الدراسة التي تمثلت بالخيارات الآتيه: "من ساعة إلى أقل من ثلاث ساعات يومياً، من ثلاث ساعات إلى أقل من خمس ساعات يومياً، وخمس ساعات فأكثر يومياً"، الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى أن الاعتدال في استخدام التقنيات التكنولوجية والرقمية سمه أساسية من سمات المواطن الرقمي في المجتمع المعاصر، فالاعتدال في الفترات الزمنية التي يقضيها الفرد ذو الإعاقة مستخدماً التطبيقات الإلكترونية بينعكس إيجاباً على وضعه الصحي، وسلامته النفسيه، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كان الفرد معتدلاً في الوقت الذي يمضيه مستخدما للتكنولوجيا الرقمية، كلما قلت فرص وقوعه في السلوكيات السلبية التي من شأنها أن تنعكس سلباً على مستويات المواطنة الرقمية لديه فالأفراد معتدلي الاستخدام للوسائط الرقمية هم الأكثر تفاعلاً معها، وهم الأقدر على تصور حقوقهم ومسؤولياتهم الرقمية من غيرهم الأقل في معدل الاستخدام. وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما توصلت إليه دراسة تركستاني (2022).

وأخيراً ومن جهة أخرى فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية قد تعزى لأثر قطاع المؤسسة التعليمية، وبالتالي عدم وجود فروق في مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية، مما يشير إلى أن الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات الأردنية وبقطاعيها الحكومي والخاص قد أبدوا مستويات متقاربة للغاية في امتلاكهم لمهارات المواطنة الرقمية، الأمر الذي يدل على أن هذه المؤسسات تولي قدراً واضحاً من العناية بتوعية طلبتها ذوي الإعاقة وتعزيز فرص امتلاكهم لمهارات المواطنة الرقمية وممارستها على نحو واسع. ويمكن أن يعزى وعي الطلاب إجمالاً بمفهوم المواطنة الرقمية إلى الاهتمام الذي تقدمه قطاعات الدولة لهذا المجال ولا سيما قطاع التعليم، وهو ما يتوافق مع اتجاهات المملكة الأردنية الهاشمية ورؤيتها المستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتواصل، حيث أولت تلك الجوانب المرتبطة بالتعليم الإلكتروني والرقمي والثقافة المعرفية اهتماماً كبيراً يتوافق وطبيعة المرحلة، ولعل من أبرز هذه الممارسات أثراً ما تتضمنه المناهج والكتب المدرسية من محتوى تعليمي يعزز هذا الجانب وينميه لدى الطلاب من مختلف المراحل التعليمية. وقد جاءت هذه النتيجة مختلفة عن تلك النتائج التي أشارت إليها دراسة (Razzaq et al., 2021)، ودراسة الراشد (2020)، ودراسة جونز وميتشيل (Jones& Mitchell, 2016) التي توصلت إلى وجود فروق تعزى لأثر قطاع المؤسسة التعليمية وقد كانت هذه الفروق لصالح المؤسسات الحكومية، ومما تجدر الإشارة إليه أن كل من دراسة (Razzaq et al., 2021؛ Jones& Mitchell, 2016) قد استهدفتا طلبة المدارس الحكومية، في حين استهدفت الراشد (2020) طلبة الجامعات الحكومية فقط.

التوصيات:

- إدراج مفهوم ومهارات المواطنة الرقمية ضمن مساقات التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية الجامعية، باعتبارها ركنا من أركان المواطنة الصالحة في عصرنا الحالي.

- عقد ورش توعوية لطلبة الجامعات ذوي الإعاقة بهدف تنمية الوعي لديهم بمفهوم المواطنة الرقمية، وإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية، والممارسات المرتبطة فيها.
- تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، والأنظمة التعليمية تحديداً؛ لتقوم بدورها من أجل تحقيق أقصى استفادة من الثورة الرقمية في نمو الطلاب علمياً واجتماعياً ونفسياً من خلال تعليمهم المهارات الرقمية، باعتبارها إحدى المهارات التربوية المهمة في هذا العصر.
- توفير الدعم اللازم والمتمثل بالأجهزة والمعينات المساعدة والمساندة للطلبة ذوي الإعاقة، بما يعزز فرص تنمية مهارات المواطنة الرقمية لديهم.

البحوث المقترحة:

في ضوء ماتوصلت إليه نتائج الدراسة يقترح إجراء بحوث حول الآتي:

- مدى امتلاك المرحلة الثانوية من ذوي الإعاقة لمهارات المواطنة الرقمية في ضوء عدد من المتغيرات.
- مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية من ذوي الإعاقات الحسية لمهارات المواطنة الرقمية.
- تقييم مستوى وعي الطلبة ذوي الإعاقة بالممارسات المرتبطة بمفهوم المواطنة الرقمية.
- أثر برنامج تدريبي في تنمية مهارات المواطنة الرقمية لدى الطلبة ذوي الإعاقة في المرحلة الثانوية.

قائمة المراجع:

الاتحاد الدولي للاتصالات..(2023) *حقائق وأرقام لعام 2022*. مسترجع من https://2u.pw/Qkst0B4

أحمد، عبد المقصود. (2020). واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة *دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، 52(1)، 35-84.

الأحمدي، إيمان. (2020). متطلبات إعداد المواطن الرقمي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، المجلة *الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، (17)، 490-513.

الجريدة الرسمية. (2023). *قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17*، العدد رقم 5874، رئاسة الوزراء الأردنية.

جلال، هيثم. (2021). فعالية بيئة تعلم نقال لتحسين مهارات المواطنة الرقمية والأمن النفسي لدى الطلاب المكفوفين، مجلة *البحث في التربية وعلم النفس*، 37(3)، 229-318.

الجنكو، علاء الدين. (2015). المواطنة: بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، مجلة الدراسات العليا، 3(11)، 1-32.

الحدابي، عبد السلام، والمعمري، سليمان. (2021). تصور مقترح لتضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في مناهج التعليم الأساسي باليمن، مجلة *العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 6(15)377-400.

الحديدي، منى. (2019). مقدمة في الإعاقة البصرية عمان – الأردن : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

حشيش، نسرين يسري. (2018). مهارات المواطنة الرقمية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. *دراسات في التعليم الجامعي*، (39)، 409-427.

الحصري، كامل. (2016). مستوى معرفة معلمي الدراسات الاجتماعية بأبعاد المواطنة الرقمية وعلاقتها ببعض المتغيرات، المجلة *العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، جامعة المجمعة للدراسات والبحوث بالتعاون مع معهد الملك سلمان للدراسات،(4) 89-141.

الحنفي، رشا. (2021). وعي الطلاب ذوي الإعاقة البصرية بالمرحلة الثانوية بأبعاد المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها من وجهة نظرهم ومعلميهم "دراسة ميدانية". *المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج*، 88(88)، 1455-1574

حنفي، علي عبد رب النبي محمد. (2020). التعليم العالي لذوي الإعاقة: الواقع، المتطلبات، ودور الخدمات المساندة: ذوو الإعاقة السمعية نموذجاً، مجلة *كلية التربية، جامعة المنوفية*،33(2)،240-258.

الدهشان، جمال، و الفويهي، هزاع. (2015). المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبناءنا على الحياة في العصر الرقمي، مجلة *كلية التربية*، 30(1)، 1-42.

الدوسري، فؤاد. (2017). مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي، مجلة *دراسات في المناهج وطرق التدريس*، 19(2)، 107-140.

الديحاني، منال. (2018). واقع تعليم ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت – كلية التربية الأساسية أنموذجاً، مجلة *العلوم التربوية، جامعة القاهرة*، 26(3)، 135-183.

الراشد، خولة. (2020). مدى امتلاك طلبة الجامعات الأردنية الحكومية لمهارات المواطنة الرقمية، مجلة *العلوم التربوية والنفسية*، 4(10)، 138-119.

الروسان، فاروق. (2019). *سيكولوجية الأطفال غير العاديين: مقدمة في التربية الخاصة*. عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

سراج، شيماء. (2020). دور القيادة الأخلاقية والمواطنة الرقمية في الحد من التنمر تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، المجلة *العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*، 14(4)، 835-852.

شحاتة، سحر. (2020). برنامج تثقيفي للتوعية بمفهوم المواطنة الرقمية لدى الصم والعاديين: دراسة مقارنة، المجلة *الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، 8(2)، 225-242.

شرف، صبحي شعبان، والدمرداش، محمد السيد. (2014). معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج المدرسية، *المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم، أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيها*، مسقط، سلطنة عمان، 10-11 ديسمبر، 2014.

شعبان، أماني عبد القادر. (2018). رؤية مقترحة لتعزيز قيم المواطنة الرقمية لطلاب التعليم قبل الجامعي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الإنسانية،6،(4)،425-448.

شماس، فاطمة. (2023). أبعاد المواطنة الرقمية وأثرها في البحث العلمي، *المجلة العربية للعلوم الاجتماعية*، 47(4)، 631-648.

صادق، محمد. (2019). دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة (دراسة تحليلية)، *مجلة كلية التربية*، بنها، 30(120)، 58-91.

طوالبة، هادي. (2017). المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية – دراسة تحليلية، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، 13(3)، 123-146.

عباس، إيمان، هنادي، العيسى. (2022). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية في جامعة أم القرى، *المجلة العربية للتربية النوعية*،23(6)، 111-158.

عبد الكريم، سعاد نور (2023). دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية المواطنة الرقمية لدى الطالبات في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، *مجلة الدراسات والبحوث التربوية*، الكويت، 3(8)، 1-34.

عبد ربه، عبير، السفياني، صالحة، الرفاعي، دعاء، محمد، رحاب، وعبدالمقصود، رشا. (2021). فاعلية برنامج تدريبي مقترح باستخدام تكنولوجيا ثلاثية الأبعاد في تعزيز قيم المواطنة الرقمية والهوية الوطنية لدى عينة من أطفال الروضة ذوي صعوبات التعلم النمائية، *مجلة كلية التربية - جامعة أسيوط*،33(2)، 134-175.

الفايد، مصطفى. (2014). *مفهوم المواطنة الرقمية*. القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني..

القحطاني، أمل بنت سفر حسين. (2018). مدى تضمين قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 26(1)،57-97.

القريوتي، يوسف، السرطاوي، عبد العزيز، الصمادي، جميل. (2001). *المدخل إلى التربية الخاصة*. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع.

كامل، حنان. (2020). تطوير برنامج تدريبي لتعزيز المواطنة الرقمية لدى طلاب الصف الثالث الإعدادي، *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، 4(10)، 310-327.

الكفافي، حنان مصطفى. (2016). تصور مقترح لتنمية وعي تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بثقافة المواطنة الرقمية.*دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، رابطة التربويين العرب – عدد خاص 345-378.

المسلماني، ليمياء إبراهيم. (2014). التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة، *مجلة عالم التربية*: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 2(47)، 94-15.

المصري، مروان، وشعث، أكرم. (2017). مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*،(2) 7، 187-200.

المغربي، رندا. (2021). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية كما تدركها طالبات جامعة الملك عبد العزيز، *مجلة جامعة حفر الباطن للعلوم التربوية والنفسية*،(2)، 420-367.

الملاح، تامر. (2017). *المواطنة الرقمية: تحديات وآمال*. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة.(2021). *خطة عمل اليونيسف للمسائل الجنسانية*، 2025-2022. نيويورك.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (OECD). (2022) *تقرير "المهارات الرقمية: الفجوة بين الجنسين"*. باريس.

مؤمن، خلود. (2019). استخدام الإنترنت وأبعاد المواطنة الرقمية لدى الطلبة في الجامعات الأردنية، *مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 46(1)، 89-108.

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. (2022). *تقرير نظرة شاملة حول واقع استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية*. متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/GF8gsbA

Alfredsson, Agren, K., Kjellberg, A., & Hemmings- son, H. (2019). Digital participation? Internet use among adolescents with and without intellectual disabilities: A comparative study. *New Media & Society, 22*(12), 2128–2145.

Başarmak, H., Yakar, E., Güneş, Z., & Kuş, Z. (2019). Analysis of digital citizenship subject contents of secondary education curricula. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry,* 10(1), 26-51.

Chadwick, D. D. (2019). Online risk for people with intellectual disabilities. *Tizard Learning Disability Review, 24*(4), 180-187.

Choi, M. (2015). Development of a Scale to Measure Digital Citizenship among Young Adults for Democratic Citizenship Education. *Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy,* Graduate School, Ohio State University.

Choi, M. (2016). Concept Analysis of Digital Citizenship for Democratic Citizenship Education in the Internet Age. *Theory and Research in Social Education, 1*(1), 1-43.

Choudhary, F. R., Javed, T., & Khan, M. H. N. (2021). Status of digital literacy among elementary and secondary students in Punjab. *Pakistan Social Sciences Review, 5*(2), 329-338.

Correa, T., Hinsley, A., & Gil de Zúñiga, H. (2010). Who interacts on the Web?: The intersection of users' personality and social media use. *Computers in Human Behavior, 26*, 247-253.

Edna, Z. (2016). Attitudes towards students with disabilities in higher education: Is there any change? *The European Proceedings of Social & Behavioural Sciences*.14(2)63-88.

ESCWA. (2022). Regional Guidebook to Improve Disability Data Collection and Analysis in the Arab Countries.

Fisher, K., Williamson, H., Guerra, N., & Kupferman, S. (2021). Digital Citizenship: Technology Access and Use for Youth with and Without Intellectual and Developmental Disabilities. *Journal of Inclusion, 9*(4), 263-275.

Hallahan, D., & Kauffman, J. (2011). *Exceptional Learners: Introduction to special education* (12th ed.). New Jersey: Prentice-Hall.

Hollandsworth, R., Dowdy, L., & Donovan, J. (2011). Digital Citizenship in K-12: It Takes a Village. *TechTrends, 55*, 37-47.

Imer, G., & Kaya, M. (2020). Literature review on digital citizenship in Turkey. *International Education Studies, 13*(8), 71-89.

Jones, L., & Mitchell, K. (2016). Defining and measuring youth digital citizenship. *New Media & Society, 18*(9), 2063-2079.

Khanlou, N., Khan, A., Vazquez, L. M., & Zangeneh, M. (2021). Digital literacy, access to technology and inclusion for young adults with developmental disabilities. *Journal of Developmental and Physical Disabilities, 33*, 1-25.

Livingstone, S., & Third, A. (2017). Children and young people's rights in the digital age: An emerging agenda. *New Media & Society, 19*(5), 657-670.

Lowenthal, P. R., Persichini, G., Conley, Q., Humphrey, M., & Scheufler, J. (2022). Digital literacy in special education: Preparing students for college and the workplace. In P. A. Easton (Ed.), *Research Anthology on Inclusive Practices for Educators and Administrators in Special Education,*22(3), 524-537.

Mardiana, S., Suminar, J. R., & Sugiana, D. (2019). Measuring digital literacy for students with visual impairments. *Library Philosophy and Practice*, 43(12), 2-14.

Pratap, R. V., & Singh, K. (2018). Digital literacy skills among students and research scholars of the law school, Banaras Hindu University, Varanasi, India: A study. *International Journal of Next-Generation Library and Technologies, 4*(1), 111-123.

Razzaq, A., Sheikh, T., & Javed, T. (2021). Assessment of secondary school science students' digital citizenship. *Journal of Science Education, III*(II), 1-20.

Ribble, M. (2011). Nine themes of digital citizenship. *Digital Citizenship*. Retrieved from https://www.digitalcitizenship.net/nine-elements.html

Rothstein, L., McGinley, C., & Millsap Shu, D. (2023). *Disability law: Cases, materials, and problems*. Carolina Academic Press.

Scanlan, M. (2022). Reassessing the disability divide: Unequal access as the world is pushed online. *Universal Access in the Information Society*, 21(3), 725-735.

Searson, M., Hancock, M., Soheil, N., & Shepherd, G. (2015). Digital citizenship within global contexts. *Education and Information Technologies,* 20(4), 729–741.

Tohara, A. J. T. (2021). Exploring digital literacy strategies for students with special educational needs in the digital age. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT),* 12(9), 3345-3358.

UNCRPD. (2006). *Convention on the rights of persons with disabilities and optional protocol*. New York: UN.

UNESCO. (2021). COVID-19 impact on education. Retrieved from https://en.unesco.org/covid19/educationresponse

Wang, X., & Xing, W. (2018). Exploring the influence of parental involvement and socioeconomic status on teen digital citizenship: A path modeling approach. *Journal of Educational Technology & Society,* 21(1), 186-199.

Williams, P., & Minnian, A. (2007). Exploring the challenges of developing digital literacy in the context of special educational needs communities. In S. Andretta (Ed.), *Change and challenge: Information literacy for the 21st century* 115–144. Adelaide: Auslib Press.